ليبيا ٢٠١٥

استعراض الاحتياجات الإنسانية

سبتمبر/أيلول ٢٠١٥

وضع هذا التقرير الفريق الإنساني القطرى في ليبيا بالتعاون مع الشركاء الإنسانيين.

يتقدم فريق العمل الإنسانى القطرى فى ليبيا بالشكر لجميع الشركاء وخاصة المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية لدعمهم لصياغة وثيقة إستعراض الاحتياجات الإنسانية في ليبيا.

إن التعبيرات الواردة في هذا التقرير والمواد المعروضة فيه لاتعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يخص الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة أو أي من سلطاتها أو ترسيم حدودها.

المصور: أيمن بن سعود
صورة الغلاف: منطقة صابري-بنغازي

المصور: آدم ستيب ريكوفسكي
صورة الصفحة الثانية: آثار الدمار في باب العزيزية في طرابلس

سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥

http://img.static.reliefweb.int/country/lby

http://www.unocha.org/romena/about-us/about-ocha-regional/libya

https://twitter.com/ocharomena?lang=en

الجزء الأول

ملخص

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية

أثر النزاع المسلح والاضطراب السياسي على ما يزيد عن ٣ ملايين شخص في مختلف أنحاء ليبيا وأصبح ٢,٤٤ مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية. ويشمل هؤلاء الأشخاص النازحين داخل البلاد وغير النازحين من السكان المتضررين من النزاع واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. تتمركز هذه الأزمة بشكل عام في المناطق الحضرية حيث تقع معظم أحداث القتال في المدن الكبرى مثل بنغازي وطرابلس ومصراتة وسرت وسبها ودرنه.

تعتبر الحاجة للرعاية الصحية والحماية من أهم الاحتياجات نظراً لنطاقها وحجمها وحِدّتها. وقد نجمت عن النقص الشديد في الأدوية الأساسية وعجز نظام الرعاية الصحية الأولية، وقد أدى هذا إلى انتشار الأمراض الخطيرة. كما عرقل النزاع الوصول إلى الخدمات الأساسية وأجبر السكان على النزوح وأثر على سلامتهم وأمنهم.

ويعتبر النازحون الأكثر عرضة للخطر بسبب نقص قدرتهم على التكيف وفقدان ممتلكاتهم، وخاصة النساء والأطفال والمسنين ومن لا تتوافر لديهم سبل المعيشة الاقتصادية. كما يعتبر اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون ضمن المجموعات الأكثر عرضة للخطر، بسبب تعرضهم للتمييز والاستغلال بسبب وضعهم. أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً فنجدها لدى المتضررين من النزاع في شرق وجنوب البلاد.

يعتمد تقرير استعراض الاحتياجات الإنسانية في ليبيا على عدد من تقييمات الاحتياجات الإنسانية التي تم القيام بها في عام ٢٠١٥، وتشمل هذه التقييمات تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الذي اشتركت فيه عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، وتقييم الاحتياجات القطاعية وتحليل الفجوات بناء على المعلومات الواردة من العمليات الإنسانية المتواصلة في ليبيا وما توفر من مصادر ثانوية للمعلومات والتحليلات. أما في المناطق التي يعرقل فيها النزاع وغياب الأمن الوصول إلى السكان المتضررين فنجد نقصاً كبيراً في المعلومات عن حجم ونطاق الاحتياجات الإنسانية. كما يوجد نقص في المعلومات عن قطاعات معينة وخاصة في المجالات التي تضعف فيها أنظمة جمع المعلومات الوطنية، مثل مجال الحماية. ولكن رغم هذه التحديات التي تقف أمام جمع المعلومات يمكننا القول بأن تقرير استعراض الاحتياجات الإنسانية يلخص بشكل عام الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية لدى السكان المتضررين بليبيا.

حماية المدنيين ومن بينهم اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين

انتشرت حوادث انتهاك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي يرتكبها جميع أطراف النزاع، وتشمل هذه الحوادث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والإنتهاكات لحقوق الطفل و يحتاج ٢,٤٤ مليون شخص إلى شكل من أشكال الحماية من العنف أو انتهاك الحقوق أو مخلفات الحرب المتفجرة والتجنيد القسري وأشكال أخرى من الإساءة.

يقدر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في ليبيا ب ٢٥٠,٠٠٠، ويواجه هؤلاء مشاكل كبيرة متعلقة بالحماية حيث يعرضهم وضعهم لخطر التمييز والتهميش والاستغلال. وتشمل هذه المشاكل محدودية قدرتهم على الحصول على الخدمات حيث يُمنعون من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والدعم القانوني. وكثير من المهاجرين يعتقلون ويحتجزون في ظروف مروعة في زنازين شديدة الازدحام لا يحصلون فيها إلا على القليل من المساعدات أو لا يحصلون عليها على الإطلاق. وبسبب غياب الحماية عن هؤلاء الأشخاص ذهب كثير منهم في رحلة مليئة بالمخاطر عبر البحر المتوسط للوصول إلى أوروبا وقد غرق ١٢,٧٤٨[١] شخصاً خلال هذا العام حتى الآن أثناء محاولتهم لعبور البحر المتوسط.

الاحتياجات واسعة النطاق نتيجة لعملية النزوح

تشير التقديرات إلى أن ٤٣٥,٠٠٠ شخص فروا من منازلهم بحثاً عن السلامة والأمن بسبب تصاعد النزاع المسلح وانتشار العنف منذ منتصف عام ٢٠١٤. ويعيش معظم هؤلاء النازحين في المراكز الحضرية في المجتمعات المضيفة، منهم حوالي ١٠٠,٠٠٠ يعيشون في مساكن جماعية في العراء أو في مبانٍ بدائية مثل المدارس والمخازن الخالية. ويعتبر النازحون أكثر عرضة للخطر بسبب نقص قدرتهم على التكيف وفقدان ممتلكاتهم، خاصة النساء النازحات والأطفال والمسنين والفقراء ويعاني حوالي ١٧٥,٠٠٠ نازحاً داخلياً من انعدام الأمن الغذائي. ويقع أكبر عدد من النازحين في بنغازي والجبل الغربي والزاوية وطرابلس ومصراتة.

[١] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. مشروع المهاجرين المفقودين (حتى ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥).
متاح على الرابط التالي: http://missingmigrants.iom.int/latest-global-figures

الوصول للسلع والخدمات الأساسية وخاصة الرعاية الصحية

حد النزاع من القدرة على الحصول على الخدمات والسلع الأساسية مثل الطعام والماء والخدمات الصحية والصرف الصحي. كما تدهور النظام الصحي إلى حد الانهيار مما أدى إلى زيادة الإصابة بالأمراض الخطيرة. كان النظام الصحي هشاً من قبل الأزمة وقد وقع تحت ضغط متزايد، حيث تبذل المستشفيات جهدا شاقا لتستقبل أعداد المرضى المتزايدة نظراً لتناقص الموارد لديها مثل الفرق الطبية والأدوية والإمدادات الأساسية. كما أن معظم العاملين الطبيين الأجانب قد فروا من البلاد. وعلى الرغم من تزايد الحاجة للرعاية الصحية تتناقص الاستثمارات في القطاع الصحي بشكل عام، وقد أدى هذا إلى أن يصبح ١,٩ مليون شخص في ليبيا بحاجة إلى مساعدات إنسانية لتلبية احتياجهم للرعاية الصحية الأساسية، ويتركز هؤلاء في بنغازي وطرابلس ودرنه وسرت والجفرة والكفرة ووادي الحياة وغات.

إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين لمساعدة إنسانية

٢,٤٤ مليون

عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة في كل قطاع

عدد السكان المتضررين المحتاجين لمساعدات إنسانية وفقا لموقعهم الجغرافي

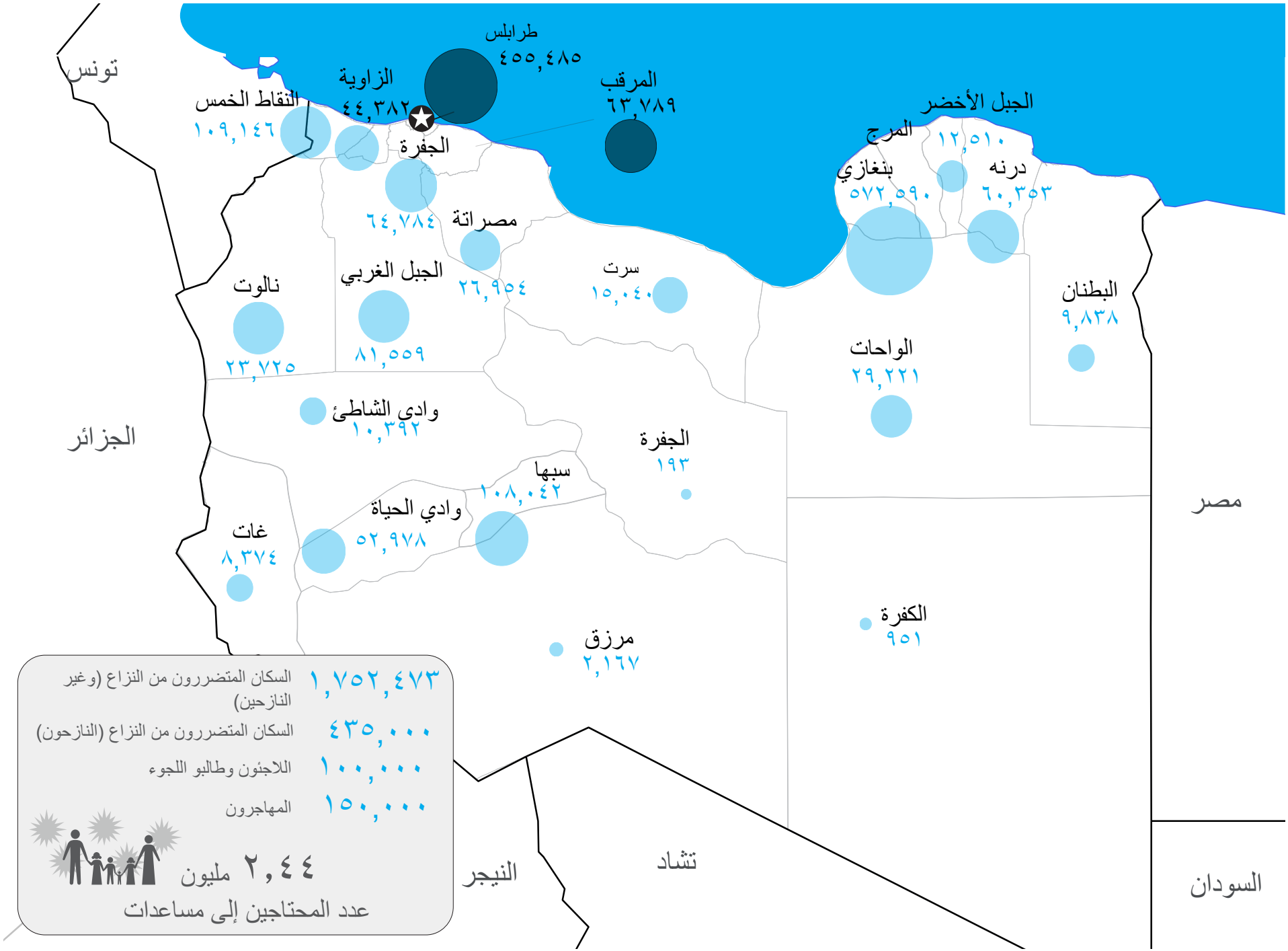

السكان المتضررون

تقدر الأمم المتحدة وشركاؤها الإنسانيون أن عدد المتضررين من النزاع المسلح في ليبيا قد وصل إلى ٣,٠٨ مليون شخص أي ما يقرب من نصف العدد الإجمالي لسكان ليبيا. لقد تأثرت حياة ومعيشة ملايين المواطنين الليبيين في مناطق مختلفة من البلاد، كما تأثرت حياة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وتعطل توصيل السلع والخدمات الأساسية والحصول عليها على نطاق واسع. وخاصة في مجال الرعاية الصحية والحصول على الغذاء والمأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والتعليم، كما أن ٧٩ بالمائة من إجمالي السكان المتضررين من النزاع يواجهون مخاطر متعلقة بسلامتهم .

يقدر عدد من أُجبِروا على النزوح من منازلهم ب ٤٣٥,٠٠٠ ويقدر عدد الليبيين المتضررين من غير النازحين ب ١,٧٥ مليون شخص يعيش معظمهم في المراكز الحضرية وقد تضرر كل هؤلاء من جراء الأزمة. ويقدر عدد المهاجرين المعرضين للخطر ب ١٥٠,٠٠٠ شخص وعدد اللاجئين وطالبي اللجوء المعرضين للخطر بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ شخص في ليبيا.

ويشمل إجمالي عدد السكان المتضررين من النزاع إلى٢,٤٤ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية والحماية و ٥٥ بالمائة منهم من النساء والأطفال. ويشمل من صنفوا كمحتاجين للمساعدات الإنسانية: سكان غير نازحين في ليبيا ونازحين ولاجئين وطالبي اللجوء ومهاجرين.

إجمالي عدد سكان ليبيا	٦,٣ مليون	
إجمالي عدد المتضررين من الأزمة	٣,٠٨ مليون	٤٩٪ من سكان ليبيا متضررون
إجمال عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية	٢,٤٤ مليون	٧٩٪ من المتضررين من الأزمة يحتاجون مساعدات
النساء والأطفال المحتاجين للمساعدات الإنسانية	١,٣٥ مليون	٥٥٪ من السكان المحتاجين هم نساء وأطفال

تصنيف السكان المتضررين من النزاع

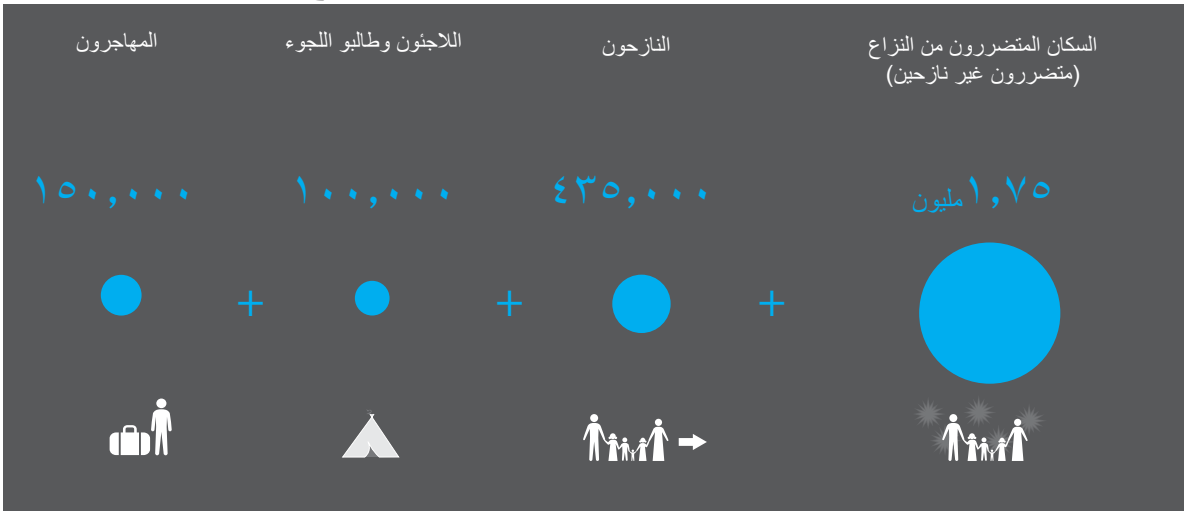

تأثير الأزمة

أوضاع حماية آخذة في التدهور

في يوليو/تموز ٢٠١٤ شهدت ليبيا أخطر تصعيد للنزاع المسلح منذ عام ٢٠١١، وشمل هذا النزاع مجموعات مسلحة متضادة والجيش الليبي، وقد أدى النزاع إلى تفاقم التوتر القَبَلي وساعد على تعاظم سلطة الجماعات المتطرفة. وقد استمر النزاع في التصاعد واندلع القتال في طرابلس وبنغازي وغيرهما من المدن ورافقته انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، كما أدى ضعف سلطة الحكم والقانون إلى غياب الأمن وانتشار الجريمة وزيادة حوادث الاختطاف والقتل العمد والسرقة والتهريب والعنف المزمن.

تعرضت نسبة كبيرة من المدنيين ومن بينهم النساء والأطفال للقتل أو الإصابة حيث تركز القتال في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. ووصل عدد الجرحى من المدنيين نتيجة للنزاع إلى ٢٠,٠٠٠ بين يوليو/تموز عام ٢٠١٤ ومايو/أيار ٢٠١٥[٢] ، (في اقل تقدير) ومن المتوقع أن يكون الرقم الفعلي أكبر من ذلك بسبب عدم تقديم تقارير بجميع الجرحى وتجدد القتال في بنغازي وسرت ودرنه وسبها والكفرة.

أمَّا الفتيات والنساء فهن الأكثر عرضة للعنف الجنسي[٣]، الذي يرتكبه المهربون وتجار البشر وجماعات الجريمة المنظمة. ويعد المهاجرون وطالبو اللجوء والنازحات من أكثر المتأثرين من حوادث العنف الجنسي فقد أشار غالبيتهم إلى أنهم لا يشعرون بالأمان للسفر أو مغادرة منازلهم بدون مرافقة.

وقد تأثر الأطفال سلباً بالنزاع المتواصل فهم يشكلون نسبة ٤٠ بالمائة ممن يقدر أنهم في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية بما في ذلك النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. فقد كان الأطفال ضحايا مباشرين للإتجار بالبشر والتجنيد القسري والاختطاف والتعذيب التي تقوم بهم جماعات مسلحة بشكل متزايد، كما وتعرضوا لأضرارٍ جانبيةٍ نتجت عن الضربات الجوية والهجمات على أهم مناطق التجمع السكاني[٤]. والمثير للقلق أن تقرير تقييم الاحتياجات في ليبيا أظهر أن ٦٧ بالمائة ممن شملهم التقييم في غربي ليبيا و٥٠ بالمائة في شرقيها و٩٠ بالمائة في الجنوب قد أشاروا إلى أنَّ جماعات مسلحة تقوم بتجنيد الأطفال في مجتمعهم. كما أنَّ الأثر النفسي الاجتماعي للنزاع على الأطفال كان فادحاً زاد من فداحته موت أقاربهم وأصدقائهم والتجربة التي مروا بها في النزوح القسري. وفي طرابلس وبنغازي وحدهما يحتاج ٢٧٠,٠٠٠ ألف طفل إلى دعم نفسي اجتماعي.

كما كان لانهيار النظام وسلطة القانون في ليبيا أشد الأثر على عمل المجتمع المدني. ففي مختلف أنحاء البلاد يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني ومن بينهم الناشطات من النساء للقتل والحرمان غير القانوني من الحرية والاختطاف والتعذيب وإساءة المعاملة والاعتداءات الجسدية واللفظية والتهديد بالقتل وأشكال الترهيب الأخرى. وعادة ما ترتكب جماعات مسلحة ومجرمين غير معروفين هذه الأفعال، وقد أدت في بعض الحالات إلى نزوح الضحايا وأسرهم.

استمرار النزوح على نطاق واسع

يقدر عدد النازحين ب ٤٣٥,٠٠٠ نازح في ليبيا وقد نزحت الغالبية العظمى من هؤلاء منذ تصاعد حدة النزاع في منتصف عام ٢٠١٤. وقد زاد معدل النازحين سبعة أضعاف تقريبا منذ شهر أبريل/نيسان عام ٢٠١٤، وتشير أنماط النزوح إلى انتقال السكان من إقليم إلى آخر؛ أي فرار السكان من أحد أطراف البلاد إلى الطرف الآخر. وتشير أيضاً إلى انتقال السكان محلياً أي أن السكان يفرون إلى أماكن أخرى في نفس إقليمهم وخاصة في شمال غرب البلاد.

وتشير التقديرات إلى أنَّ ٢٦٩,٠٠٠ نازح يعيشون في الإقليم الغربي من البلاد، ويشمل هؤلاء ١٢٠,٠٠٠ نازح فروا من القتال الذي وقع في ضاحية ورشفانة في ليبيا جنوب غرب طرابلس في أغسطس/آب من عام ٢٠١٤ وكذلك القتال الذي وقع في طبرق وأجدابيا والبيضاء[٥]. جاء النازحون إلى طرابلس والمناطق المحيطة بها من مكان آخر في نفس المنطقة أو من إقليم آخر من البلاد، بينما جاء النازحون في الزاوية من أماكن أخرى في نفس الإقليم حيث أن معظم الأسر النازحة قادمة من بئر الغنم وشلغودة. وفي مصراتة يأتي معظم النازحين من بنغازي. وتستضيف منطقة الزنتان نازحين قادمين من مناطق مختلفة منها تاجوراء وبنغازي، بينما تستضيف غريان نازحين من ورشفانة ويشمل هؤلاء نازحون يعود أصلهم إلى غريان وككلة وقواليش. ونتيجة للنزوح بهذا الشكل نجد عدداً من المناطق مهجورة مثل ورشفانة وككلة والعوينية وقواليش.

وفي الشرق تستضيف طبرق والبيضاء نازحين معظمهم من طرابلس وبنغازي وعدد قليل منهم من الزنتان ودرنه. كما أن بنغازي نفسها تستضيف أكثر من ١١٧,٢٧٥ نازح قدموا من مناطق مختلفة داخل المدينة والمناطق المحيطة بها.

---

٢ هذه البيانات تم جمعها من المستشفيات التي تستقبل الجرحى في بنغازي وطرابلس

٣ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، (٢٠١٥). العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٥، ص١٠

٤ ملاحظات الآفاق العالمية، بعثة دعم الأمم المتحدة في ليبيا من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ إلى مارس/آذار ٢٠١٥

٥ مركز رصد النزوح، ٢٠١٥. ليبيا: النزوح الداخلي حتى مارس/آذار،٢٠١٥
متاح على الرابط التالي: http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/libya/2015/libya-internal-displacement-as-of-march-2015

وفي الجنوب يأتي النازحون إلى سبها وغات وقطرون ووادي ثوم من أوباري أو تاورغاء ويأتي عدد قليل من النازحين من طرابلس وسرت وبنغازي. ولازالت حالة النزوح غير مستقرة حيث ينزح السكان عدة مرات بسبب استمرار القتال ومحدودية إمكانية العودة. وفي بعض الأماكن مثل سبها وتاورغاء أصبح النزوح مشكلة مزمنة لا يتوقع معها العودة بأمان[٦].

أشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الذي أُجرِيَ في مايو/أيار ٢٠١٥ أن ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من النازحين و ٣٠ بالمائة من المهاجرين و٦٦ بالمائة من اللاجئين نزحوا أكثر من مرة بسبب النزاع، حيث أن الأغلبية العظمى من النازحين نزحوا لأكثر من ستة أشهر.

ثلث الأسر النازحة تقريباً أجبروا على الهروب دون أن يتمكنوا من حمل النقود أو الملابس أو الطعام لذا فلم تكف مواردهم لسد احتياجاتهم. وقد أفاد أكثر من ٨٦ بالمائة من الأسر التي أجريت معها مقابلات أثناء إجراء تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أنهم فقدوا مستنداتهم الثبوتية القانونية بسبب النزاع، الأمر الذي حد من قدرتهم على الحصول على الخدمات من الحكومة والسلطات المحلية مثل خدمات التعليم والصحة والخدمات المصرفية. كما أن كثيراً من النازحين لا يستطيعون التحرك بحرية بعيداً عن المجتمعات التي يعيشون فيها وقد أثر هذا على توفر الأمان والأمن والخدمات الأساسية لهم.

وقد أشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا إلى مواجهة النازحين مشاكل كبيرة تتعلق بالحماية، حيث تأثر الكثير منهم بالعنف والجريمة في نفس الوقت الذي يزيد فيه نزوحهم تعريضهم للخطر. وقد أفاد كثير من هؤلاء النازحين أنهم يخشون على سلامتهم وأمنهم الشخصيين وأشاروا إلى حدوث حالات من الاعتداء الجسدي والابتزاز والاختطاف والاعتقال غير القانوني في ظل محدودية نفوذ القانون والسلطات.

أما النازحون الذي يعيشون في مساكن جماعية في العراء أوفي مبان بدائية مثل المدارس والمخازن الخالية (وبالذات في بنغازي) فهم الأكثر عرضة للخطر والأكثر احتياجاً للمساعدات الإنسانية. ويمثل هؤلاء ٢٠ بالمائة من إجمالي السكان النازحين ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد حيث لم يعد كثير من النازحين قادرين على تحمل تكاليف تأجير مسكن كما تناقصت قدرة المجتمعات المضيفة على التكيف. وقد وجد تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أن ٢٧ بالمائة من النازحين يواجهون خطر الطرد.

ونظراً للوضع الأمني شديد الاضطراب وغير معروف النتائج والدمار المنتشر بين المنازل في مناطق النزاع فإنه من غير المتوقع أن يعود كثير من النازحين طواعية عودة آمنة ومستدامة. كما أن مخلفات الحروب من المتفجرات منتشرة بشكل كبير، وتزيد معها احتمالات الإصابة أو الموت بسبب هذه المخلفات أو الأسلحة الصغيرة والخفيفة الملقاة أو المتروكة دون حراسة، أما الأكثر عرضة لهذا الخطر فهم الأطفال والنازحون الذين يحاولون العودة إلى منازلهم. وأشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أن ٥٢ بالمائة ممن شاركوا في الاستبيان أوضحوا عن وجود ذخائر غير منفجرة في مجتمعاتهم.

انهيار النظام الصحي

استُنزف النظام الصحي بشكل كبير بسبب النزاع المسلح وانتشار العنف. ويقدر أن ١٨ بالمائة من عيادات الرعاية الصحية الأساسية و٢٠ بالمائة من المستشفيات لا تعمل، كما أنَّ ما يزيد عن ٦٠٪ من المستشفيات كانت قد أغلقت أبوابها أو لم يكن من الممكن الوصول إليها في مناطق النزاع في أوقاتٍ مختلفةٍ من الشهور الست الماضية. أما المنشآت الصحية المفتوحة والتي يمكن الوصول إليها فهي مزدحمة بالمرضى ومحدودة الموارد ولا تتمكن من الاستجابة فتضطر إلى إعطاء الأولوية لحالات الرعاية الطارئة. كما أن هناك نقص شديد في الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية والأمصال، كما

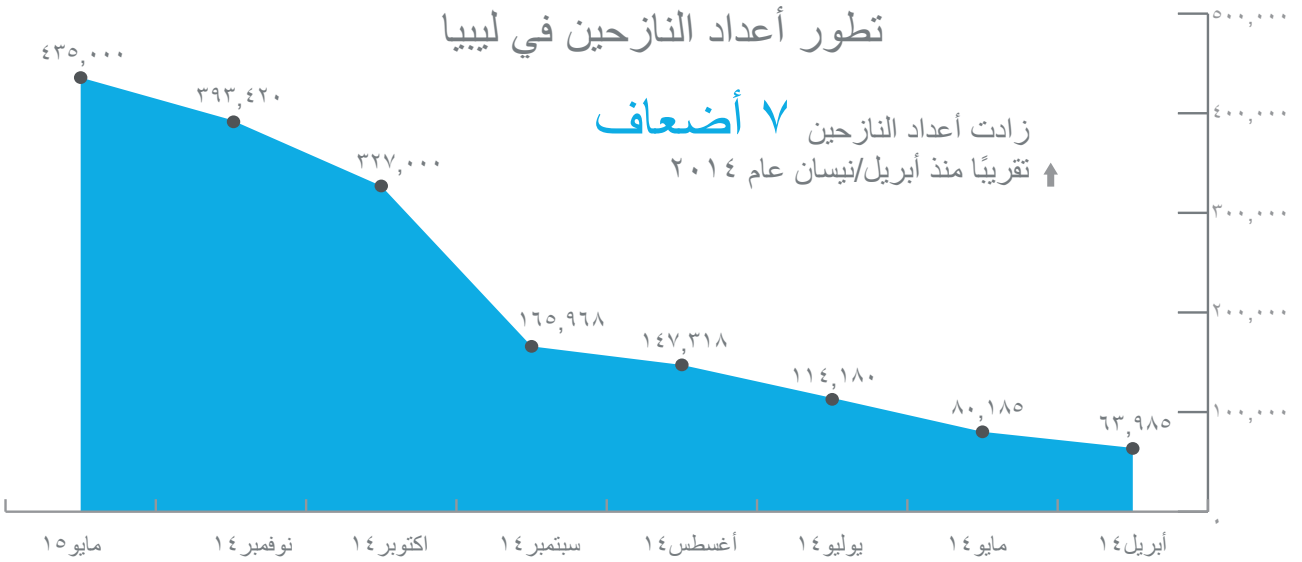

المصدر: تقييمات مجموعة الحماية

٦ مشروع القدرة على التقييم، يونيو/حزيران ٢٠١٥. ليبيا: الأثر الإنساني للنزاع - استعراض بيانات ثانوية، ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٥.

كما أن عدد العاملين محدود في المستشفيات بسبب فرار عدد كبير من العاملين الطبيين الأجانب من البلاد وعدم قدرة العاملين الطبيين المحليين على الوصول أحياناً إلى المستشفيات في ظل القتال. كما أن تعطل وسائل الاتصال وخاصة بين الإدارات المختلفة يعرقل تنسيق الشبكة الصحية والرقابة الصحية وتبادل المعلومات.

وما يضاعف من حدة آثار الأزمة ضعف قدرة النظام الصحي وتكرار الأزمات على مر السنوات وانخفاض الاستثمار فى القطاع الصحى وعدم توفر الوقت اللازم للعمل على استعادة تعافي هذه الخدمات. لذلك يقع النظام الصحي حالياً تحت ضغط هائل يتسبب في أزمة صحية متنامية لا يتمكن فيها المرضى ومن بينهم النساء والأطفال من تلقي العلاج والحصول على الأدوية الأساسية التي تشمل أدوية علاج الأمراض المزمنة. ويعاني اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون من صعوبات أكبر في الحصول على الرعاية الصحية بسبب ضياع أوراقهم الثبوتية أو محدودية الرعاية في مراكز الاحتجاز.

زيادة تعرض اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين للخطر

يقدر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المعرضين للخطر في ليبيا ب ٢٥٠,٠٠٠ شخص، ومعظم هؤلاء قادمون من بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى التي تأثرت بالحرب والعنف المنتشر وضعف الاقتصاد والقمع السياسي. أتى كثير منهم إلى ليبيا بحثاً عن العمل والاستقرار ولكنهم وجدوا أنفسهم في مواجهة مزيد من الاضطراب والنزاع ويواجه كثير منهم مشاكل متعلقة بالحماية بسبب التمييز والتهميش.

وكثيراً ما تُمنع الخدمات الأساسية عن المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء ومن بينها الخدمات الصحية والتعليم والدعم القانوني نظراً لوضعهم. وقد كشف تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أن ٤٤ بالمائة من اللاجئين و٣٣ بالمائة من المهاجرين المشاركين في الاستطلاع لا تتوافر لديهم الخدمات الصحية. كما أشار ٤٣ بالمائة من الأسر اللاجئة أن أطفالهم في عمر الدراسة لا يذهبون إلى المدرسة بانتظام. إضافة إلى أن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لا يجدون شبكة اجتماعية يعتمدون عليها للحصول على مزيد من الدعم ولا يمكنهم في أغلب الأحيان طلب المساعدة من المجتمعات المحلية، لذلك هم الأكثر عرضة للخطر بين المتضررين من النزاع فكثيراً ما يتعرضون للإساءة والاستغلال من جانب شبكات التهريب الإجرامية.

أدت الظروف القاسية والحرمان من الخدمات في ليبيا إلى دفع كثير من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين إلى اللجوء إلى أوروبا. وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز ٢٠١٥ كانت الغالبية العظمى من ٩٤,٠٠٠ مهاجراً إلى إيطاليا عبر البحر المتوسط قادمين من ليبيا[٧]. يدفع المهاجرون آلاف الدولارات للمهربين ليسروا لهم رحلة مليئة بالمخاطر عبر البحر المتوسط، ليزيد عدد المخاطرين بحياتهم على الدوام.

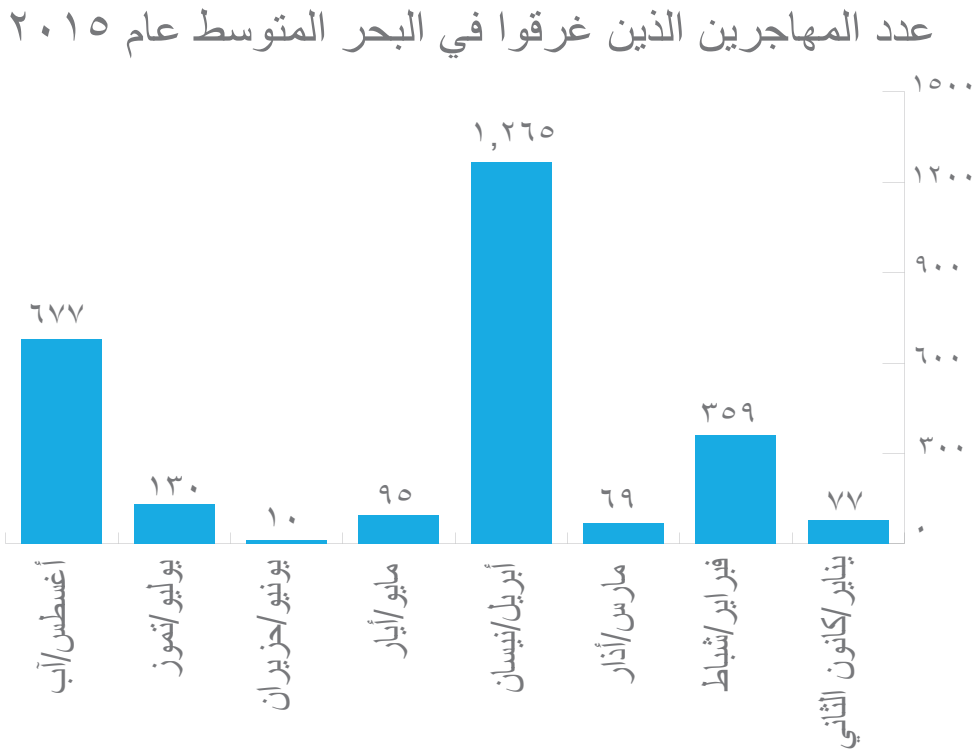

٧ تقديرات وزارة الداخلية الإيطالية والمنظمة الدولية للهجرة.

غرق أكثر من ٢,٧٤٨ مهاجر حتى الآن هذا العام وهم يحاولون عبور البحر المتوسط نحو أوروبا، بينما وصل إجمالي عدد المهاجرين الذين غرقوا في عام ٢٠١٤ [٨] إلى ٣,٢٧٩.

يتعرض اللاجئون والمهاجرون باستمرار أيضاً للترحيل وخطر الإعادة القسرية. كما أن عمليات الترحيل القسري تجري في أنحاء متفرقة من حدود ليبيا الجنوبية مع النيجر. وقد أفاد معظم اللاجئين والمهاجرين الذين أجريت معهم مقابلات أثناء تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات أنهم موجودون في ليبيا لمدة تزيد عن ١٢ شهراً وأنهم نزحوا أكثر من مرة منذ وصولهم بسبب النزاع. وقد أفاد أكثر من ٦٧ بالمائة منهم إلى عدم شعورهم بالأمان لشعور الآخرين تجاههم برهاب الآخروالتمييز ضدهم دينياً. وما يثير القلق أن كثيراً من مجتمعات اللاجئين والمهاجرين التي تشكلت في ليبيا والتى مضى على معيشتها وعملها في ليبيا عدة سنوات بدأت في مغادرة البلاد على متن القوارب بسبب زيادة تعرض حياة أفرادها للخطر بسبب النزاع. وفي غياب الوسائل الشرعية للانتقال إلى بلد آخر لم يعد أمام هؤلاء خيار سوى محاولة عبور البحر في خضم المخاطر أو أن يعودوا إلى موطنهم الأصلي .

يتراوح عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين في المراكز الخمسة عشر الخاصة بالمهاجرين والتي تديرها الإدارة العامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية ما بين ٢٠٠٠ و ٤٥٠٠ لاجئ ومهاجر في أي وقت. وظروف المعيشة في مراكز الاحتجاز هذه صعبة للغاية، حيث أنها مكتظة ولا يحصل فيها المعتقلون على المواد والخدمات الأساسية. وبعض مراكز الاحتجاز تديرها جماعات مسلحة محلية ولا يمكن للمنظمات الإنسانية الوصول إليها، وقد وردت تقارير عن أنَّ المهاجرين هناك محتجزون في ظروف مروعة.

انعدام الأمن الغذائي وتدهور القدرة على الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي

زادت حدة انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير حيث يعاني منه الآن ما يزيد عن ١,٢٨ مليون شخص، وأفادت التقارير أن أشد حالات انعدام الأمن الغذائي موجودة في بنغازي وفي الجنوب. ويشمل هذا العدد أكثر من ١٧٥,٠٠٠ نازح وأكثر من مليون شخص غير نازح متضرر من النزاع. وهذه الزيادة في انعدام الأمن الغذائي هي نتيجة عرقلة النزاع المسلح لطرق الإمدادات، وقد أدى هذا بالتالي إلى عدم توفر الطعام وإلى زيادة حادة في الأسعار حيث زادت أسعار السلع الأساسية مثل الدقيق والأرز والسكر بمعدل ثلاثة أضعاف منذ مايو/أيار عام ٢٠١٤. فعلى سبيل المثال تضاعف سعر القمح في درنه في الشرق وسبها في الجنوب بنسبة ٥٠٠ بالمائة و٣٥٠ بالمائة على التوالى. كما أن فقدان ١,٥ مليون شخص لسبل معيشتهم في ليبيا قد أدى إلى تناقص الدخل الأسري لتعجز كثير من الأسر عن تلبية احتياجاتها الغذائية أو تلجأ للاعتماد على مدخراتها والتقليل من نفقاتها على الصحة والتعليم لإطعام أفراد الأسرة.

وقد زاد النزاع من صعوبة الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية، حيث يقدر أن أكثر من ٦٨٠,٠٠٠ شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية للمياه والصرف الصحي، وذلك نتيجة لتعطل شبكة المياه الرئيسية. وقد كشف تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا عن أن ٧٠ بالمائة ممن تضمنهم التقييم يحصلون على المياه لتلبية احتياجاتهم المنزلية من الشبكة الرئيسية. كما أن معالجة مياه الصرف أصبحت مشكلة متزايدة التعقيد، وهي مشكلة يتعرض لها بشكل خاص النازحون واللاجئون والمهاجرون الذين يعيشون في مساكن جماعية في مباني غير مكتملة والمباني العامة.

تناقص فرص التعليم للأطفال

أدى النزاع المسلح إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس، حيث أشار تقييم الاحتياجات الإنسانية في ليبيا إلى انخفاض هذا المعدل بنسبة ٢٠ بالمائة في مختلف أنحاء البلاد (٢١ بالمائة بين الفتيان/ ١٧ بالمائة بين الفتيات). وتعتبر بنغازي أكثر منطقة انخفض فيها معدل الالتحاق بالمدارس بنسبة ٥٠ بالمائة، ويرجع ذلك لتوقف ٧٣ بالمائة من مدارسها عن العمل. ولا يمكن الآن الوصول إلى ١١٠ مدارس من إجمالي ٢٣٩ مدرسة من جراء النزاع، كما أن ٦٤ مدرسة يسكنها النازحون. ويبلغ عدد الأطفال الذين يواجهون خطر الحرمان من التعليم بسبب الأزمة ١٥٠,٠٠٠ طفل في مختلف أنحاء البلاد[٩].

٨ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، سبتمبر/أيلول ٢٠١٥. مشروع المهاجرين المفقودين.
متاح على الرابط التالى: http://missingmigrants.iom.int/latest-global-figures
٩ وزارة التعليم الليبية ٢٠١٥، تقييم المدارس على الصعيد الوطنى ٢٠١٥.

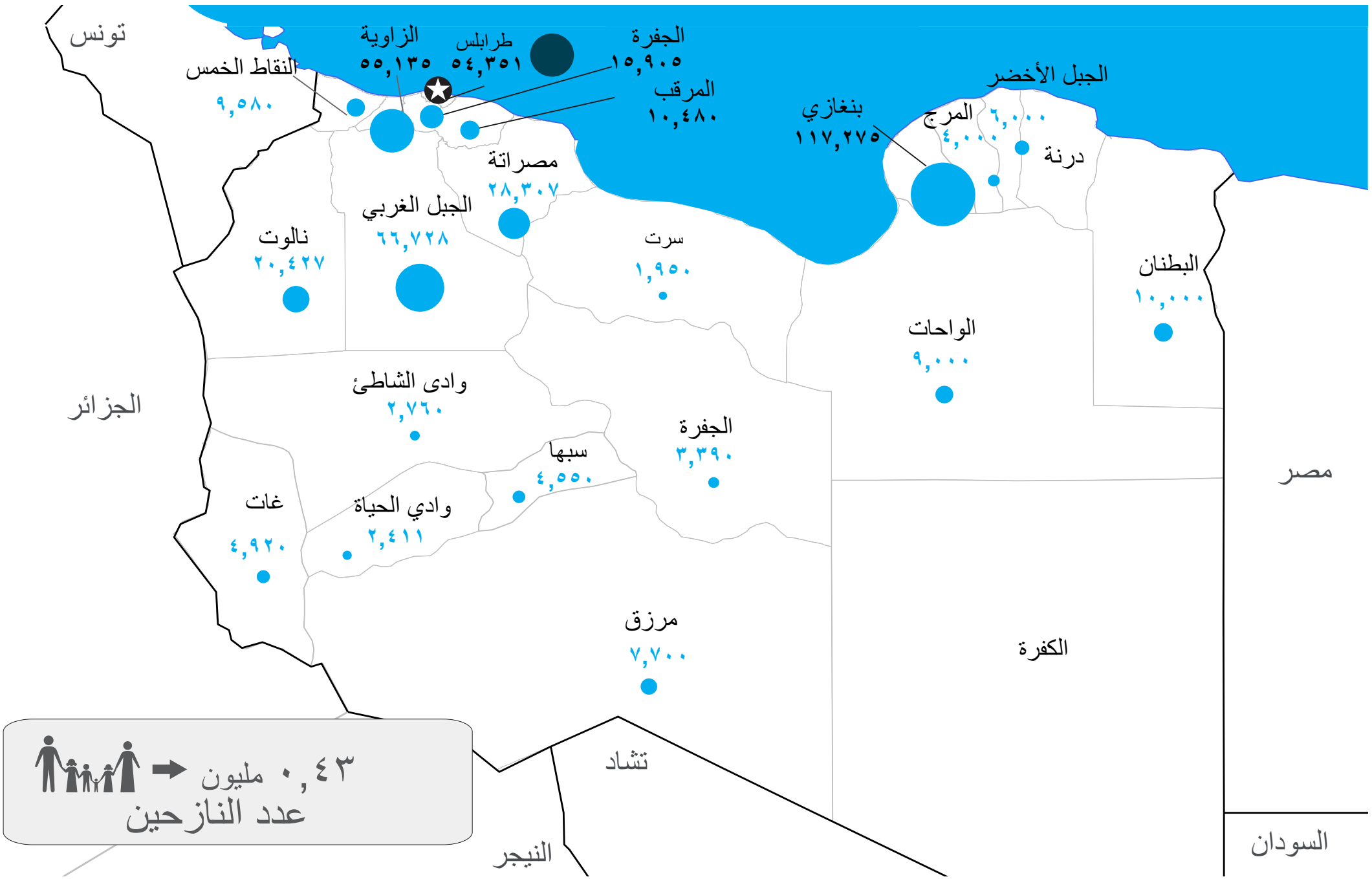
عدد النازحين
تونس
الجزائر
ليبيا
مصر
تشاد
النيجر
السودان
الزاوية
٥٥,١٣٥
طرابلس
٥٤,٣٥١
الجفرة
١٥,٩٠٥
المرقب
١٠,٤٨٠
النقاط الخمس
٩,٥٨٠
بنغازي
١١٧,٢٧٥
الجبل الأخضر
المرج
٤,٠٠٠
٦,٠٠٠
درنة
مصراتة
٢٨,٣٠٧
الجبل الغربي
٦٦,٧٢٨
نالوت
٢٠,٤٢٧
سرت
١,٩٥٠
البطنان
١٠,٠٠٠
الواحات
٩,٠٠٠
وادى الشاطئ
٢,٧٦٠
الجفرة
٣,٣٩٠
سبها
٤,٥٥٠
غات
٤,٩٢٠
وادي الحياة
٢,٤١١
مرزق
٧,٧٠٠
الكفرة
٠,٤٣ مليون
عدد النازحين

عدد المحتاجين للمساعدة (يونيو/حزيران ٢٠١٥)

	عدد السكان (٢٠١٥)*	النازحون*	غير النازحين المحتاجين لمساعدة***	الإجمالي (النازحون وغير النازحين)	النسبة المئوية من إجمالي سكان المحافظات	النسبة المئوية من إجمالي المتضررين من النزاع
البطنان	١٧٨,٢٢٤	١٠,٠٠٠	٩,٨٣٨	١٩,٨٣٨	٪١١	٪٠,٩١
الجبل الأخضر	٢٢٤,٦٤٧	٦,٠٠٠	١٢,٥١٠	١٨,٥١٠	٪٨	٪٠,٨٥
الجبل الغربي	٣٥٧,٧٤٩	٦٦,٧٢٨	٨١,٥٥٩	١٤٨,٢٨٧	٪٤١	٪٦,٧٨
الجفارة	٦٩٥,٣٠٨	١٥,٩٠٥	٦٤,٧٨٤	٨٠,٦٨٩	٪١٢	٪٣,٦٩
الجفرة	٥٦,٥٣٦	٣,٣٩٠	١٩٣	٣,٥٨٣	٪٦	٪٠,١٦
الكفرة	٥٤,٧٨٥	لا توجد بيانات	٩٥١	٩٥١	٪٢	٪٠,٠٤
المرج	١٣٧,٩٧٧	٤,٠٠٠	٠	٤,٠٠٠	٪٣	٪٠,١٨
المرقب	٥٣٢,٦٧٨	١٠,٤٨٠	٦٣,٧٨٩	٧٤,٢٦٩	٪١٤	٪٣,٤
الواحات	١٩٧,١١٢	٩,٠٠٠	٢٩,٢٢١	٣٨,٢٢١	٪١٩	٪١,٧٥
النقاط الخمس	٣٢٢,١٤٧	٩,٥٨٠	١٠٩,١٤٦	١١٨,٧٢٦	٪٣٧	٪٥,٤٣
الشاطئ	٧٩,٨٩٨	٢,٧٦٠	١٠,٣٩٢	١٣,١٥٢	٪١٦	٪٠,٦
الزاوية	١٧١,١٩٦	٥٥,١٣٥	٤٤,٣٨٢	٩٩,٥١٧	٪٥٨	٪٤,٥٥
بنغازي	٨١٦,٧٢٢	١١٧,٢٧٥	٥٧٢,٥٩٠	٦٨٩,٨٦٥	٪٨٤	٪٣١,٥٤
درنه	١٨٢,٢٦٣	لا توجد بيانات	٦٠,٣٥٣	٦٠,٣٥٣	٪٣٣	٪٢,٧٦
غات	٣٥,٨٣٥	٤,٩٢٠	٨,٣٧٤	١٣,٢٩٤	٪٣٧	٪٠,٦١
مصراتة	٦٨٧,٥٠١	٢٨,٣٠٧	٢٦,٩٥٤	٥٥,٢٦١	٪٨	٪٢,٥٣
مرزق	٨٧,٣٤٠	٧,٧٠٠	٢,١٦٧	٩,٨٦٧	٪١١	٪٠,٤٥
نالوت	١٠١,٥٢٠	٢٠,٤٢٧	٢٣,٧٢٥	٤٤,١٥٢	٪٤٣	٪٢,٠٢
سبها	١٥٤,١٠٧	٤,٥٥٠	١٠٨,٠٤٢	١١٢,٥٩٢	٪٧٣	٪٥,١٥
سرت	٨٩,٥٦٦	١,٩٥٠	١٥,٠٤٠	١٦,٩٩٠	٪١٩	٪٠,٧٨
طرابلس	١,٠٧٨,٣٢٣	٥٤,٣٥١	٤٥٥,٤٨٥	٥٠٩,٨٣٦	٪٤٧	٪٢٣,٣١
وادي الحياة	٧٥,٥٦٦	٢,٤١١	٥٢,٩٧٨	٥٥,٣٨٩	٪٧٣	٪٠,٠٣
الإجمالي	٦,٣١٧,٠٠٠	٤٣٤,٨٦٩	١,٧٥٢,٤٧٣	٢,١٨٧,٣٤٢	٪٣٥	٪١٠٠

عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة (نازحون وغير نازحين)
٢,١٨٧,٣٤٢
+
اللاجئون وطالبو اللجوء
١٠٠,٠٠٠
+
المهاجرون
١٥٠,٠٠٠

إجمالي عدد السكان المحتاجين لمساعدة
٢,٤٣٧,٣٤٢

من بينهم ١,٣٥ مليون امرأة وطفل (٥٥٪ من إجمالي عدد السكان المحتاجين لمساعدة)

تقدير عدد المهاجرين قامت به المنظمة الدولية للهجرة وتقدير عدد اللاجئين قامت به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
* مصدر البيانات السكانية: بيانات موقع Worldpop عام ٢٠١٣ وتم تعديلها وفقًا لتوقعات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥
** قام بتقدير الأعداد فريق عمل الحماية في ليبيا
*** أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين للمساعدة بين جميع القطاعات
مصدر معلومات أحداث النزاع هي قاعدة بيانات مشروع بيانات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة وأماكنها (ACLED) ومصدر حالة المراكز الصحية هو منظمة الصحة العالمية

تصنيف المتضررين من النزاع وفقًا لعمرهم وجنسهم (يونيو/حزيران ٢٠١٥)

	الأطفال أقل من ١٧ عاما		البالغون ١٨ - ٥٩ عامًا		المسنون سن ٦٠ عامًا فأكثر		إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	إجمالي المتضررين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
البطنان	٧,٦٠٥	٧,٢٤٠	١٣,٠٧٥	١١,٩٦١	١,٤٨٢	١,٤٣٠	٢٢,١٦٢	٢٠,٦٣١	٤٢,٧٩٣
الجبل الأخضر	٨,٤٧٧	٨,٠٦٩	١٤,٥٧٤	١٣,٣٣٢	١,٦٥٢	١,٥٩٥	٢٤,٧٠٣	٢٢,٩٩٦	٤٧,٦٩٩
الجبل الغربي	٢٧,٩٦٥	٢٦,٦١٨	٤٨,٠٧٧	٤٣,٩٨٠	٥,٤٤٩	٥,٢٦١	٨١,٤٩١	٧٥,٨٥٩	١٥٧,٣٥٠
الجفارة	٤١,٢٠٧	٣٩,٢٢١	٧٠,٨٤١	٦٤,٨٠٢	٨,٠٢٩	٧,٧٥١	١٢٠,٠٧٧	١١١,٧٧٤	٢٣١,٨٥١
الجفرة	٧١٦	٦٨٢	١,٢٣٢	١,١٢٧	١٣٩	١٣٤	٢,٠٨٧	١,٩٤٣	٤,٠٣٠
الكفرة	٥٦٣	٥٣٦	٩٦٨	٨٨٥	١١٠	١٠٦	١,٦٤١	١,٥٢٧	٣,١٦٨
المرقب	٢٤,٥٣٧	٢٣,٣٥٤	٤٢,١٨٢	٣٨,٥٨٧	٤,٧٨١	٤,٦١٥	٧١,٥٠٠	٦٦,٥٥٦	١٣٨,٠٥٦
المرج	٧١١	٦٧٧	١,٢٢٢	١,١١٨	١٣٩	١٣٤	٢,٠٧٢	١,٩٢٩	٤,٠٠١
الواحات	١٨,٩١١	١٧,٩٩٩	٣٢,٥١١	٢٩,٧٤٠	٣,٦٨٥	٣,٥٥٧	٥٥,١٠٧	٥١,٢٩٦	١٠٦,٤٠٣
النقاط الخمس	٢٣,٢٥٧	٢٢,١٣٦	٣٩,٩٨١	٣٦,٥٧٤	٤,٥٣٢	٤,٣٧٤	٦٧,٧٧٠	٦٣,٠٨٤	١٣٠,٨٥٤
الشاطئ	٢,٥٤٣	٢,٤٢٠	٤,٣٧١	٣,٩٩٨	٤٩٦	٤٧٨	٧,٤١٠	٦,٨٩٦	١٤,٣٠٦
الزاوية	١٨,٥٦٣	١٧,٦٦٩	٣١,٩١٣	٢٩,١٩٣	٣,٦١٧	٣,٤٩٢	٥٤,٠٩٣	٥٠,٣٥٤	١٠٤,٤٤٧
بنغازي	١٣٣,٩١٦	١٢٧,٤٦٤	٢٣٠,٢٢٤	٢١٠,٦٠١	٢٦,٠٩٣	٢٥,١٩٠	٣٩٠,٢٣٣	٣٦٣,٢٥٥	٧٥٣,٤٨٨
درنه	١١,٩١٨	١١,٣٤٤	٢٠,٤٩٠	١٨,٧٤٣	٢,٣٢٢	٢,٢٤٢	٣٤,٧٣٠	٣٢,٣٢٩	٦٧,٠٥٩
غات	٥,٨٣٥	٥,٥٥٤	١٠,٠٣٢	٩,١٧٧	١,١٣٧	١,٠٩٧	١٧,٠٠٤	١٥,٨٢٨	٣٢,٨٣٢
مصراتة	٢٠,٩٩٩	١٩,٩٨٨	٣٦,١٠١	٣٣,٠٢٤	٤,٠٩١	٣,٩٤٩	٦١,١٩١	٥٦,٩٦١	١١٨,١٥٢
مرزق	٢,٦٥٣	٢,٥٢٥	٤,٥٦١	٤,١٧١	٥١٧	٤٩٩	٧,٧٣١	٧,١٩٥	١٤,٩٢٦
نالوت	١٧,٦٨٥	١٦,٨٣٤	٣٠,٤٠٤	٢٧,٨١٣	٣,٤٤٦	٣,٣٢٧	٥١,٥٣٥	٤٧,٩٧٤	٩٩,٥٠٩
سبها	٢٢,١٤٥	٢١,٠٧٧	٣٨,٠٦٩	٣٤,٨٢٥	٤,٣١٥	٤,١٦٥	٦٤,٥٢٩	٦٠,٠٦٧	١٢٤,٥٩٦
سرت	٣,٣١٧	٣,١٥٧	٥,٧٠٢	٥,٢١٦	٦٤٧	٦٢٤	٩,٦٦٦	٨,٩٩٧	١٨,٦٦٣
طرابلس	٩٩,٦٠٧	٩٤,٨٠٧	١٧١,٢٤١	١٥٦,٦٤٦	١٩,٤٠٨	١٨,٧٣٦	٢٩٠,٢٥٦	٢٧٠,١٨٩	٥٦٠,٤٤٥
وادي الحياة	١٠,٨٩٠	١٠,٣٦٦	١٨,٧٢٣	١٧,١٢٧	٢,١٢٢	٢,٠٤٩	٣١,٧٣٥	٢٩,٥٤٢	٦١,٢٧٧
الإجمالي	٥٠٤,٠٢٠	٤٧٩,٧٣٧	٨٦٦,٤٩٤	٧٩٢,٦٤٠	٩٨,٢٠٩	٩٤,٨٠٥	١,٤٦٨,٧٢٣	١,٣٦٧,١٨٢	٢,٨٣٥,٩٠٥

المتضررون من النزاع
٢,٨٣٥,٩٠٥

+

اللاجئون وطالبو اللجوء
١٠٠,٠٠٠

+

اللاجئون
١٥٠,٠٠٠

إجمالي عدد السكان المتضررين

٣,٠٨٥,٩٠٥

حدة الاحتياجات الإنسانية

أدى النزاع المسلح وانتشار العنف منذ عام ٢٠١٤ إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية واحتمالات التعرض للخطر في ليبيا. ومن أجل تحديد أشد الاحتياجات الإنسانية وموقعها الجغرافي، استخدم كل قطاع مقياسا لشدة الاحتياجات من صفر إلى ٦، يدل فيه الصفر على عدم وجود احتياجات إنسانية و ٦ على أن كثيراً من الناس قد ماتوا وأن حياة وكرامة كثير من السكان المتضررين مهددة بخطر شديد ومتزايد. وتم تحليل البيانات الواردة من كل قطاع باستخدام مؤشر مركب[١٠]، وقد أظهر هذا المؤشر تصنيفاً عاماً لكل منطقة في ليبيا. فالمناطق التي كانت درجتها ٤ فأكثر أُعتبرت أنها تعدت خط الاحتياجات الإنسانية الحادة.

وتشير نتائج تقييم حدة الاحتياجات أن أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً موجودة في بنغازي وسبها ويليها وادي الحياة وطرابلس ودرنه والزاوية وسرت. ورغم تفاوت حدة الاحتياجات داخل كل منطقة إلا أن هذه المناطق هي الأكثر تأثراً بالنزاع والنزوح القسرى وتعطل الخدمات الأساسية وخاصة الرعاية الصحية.

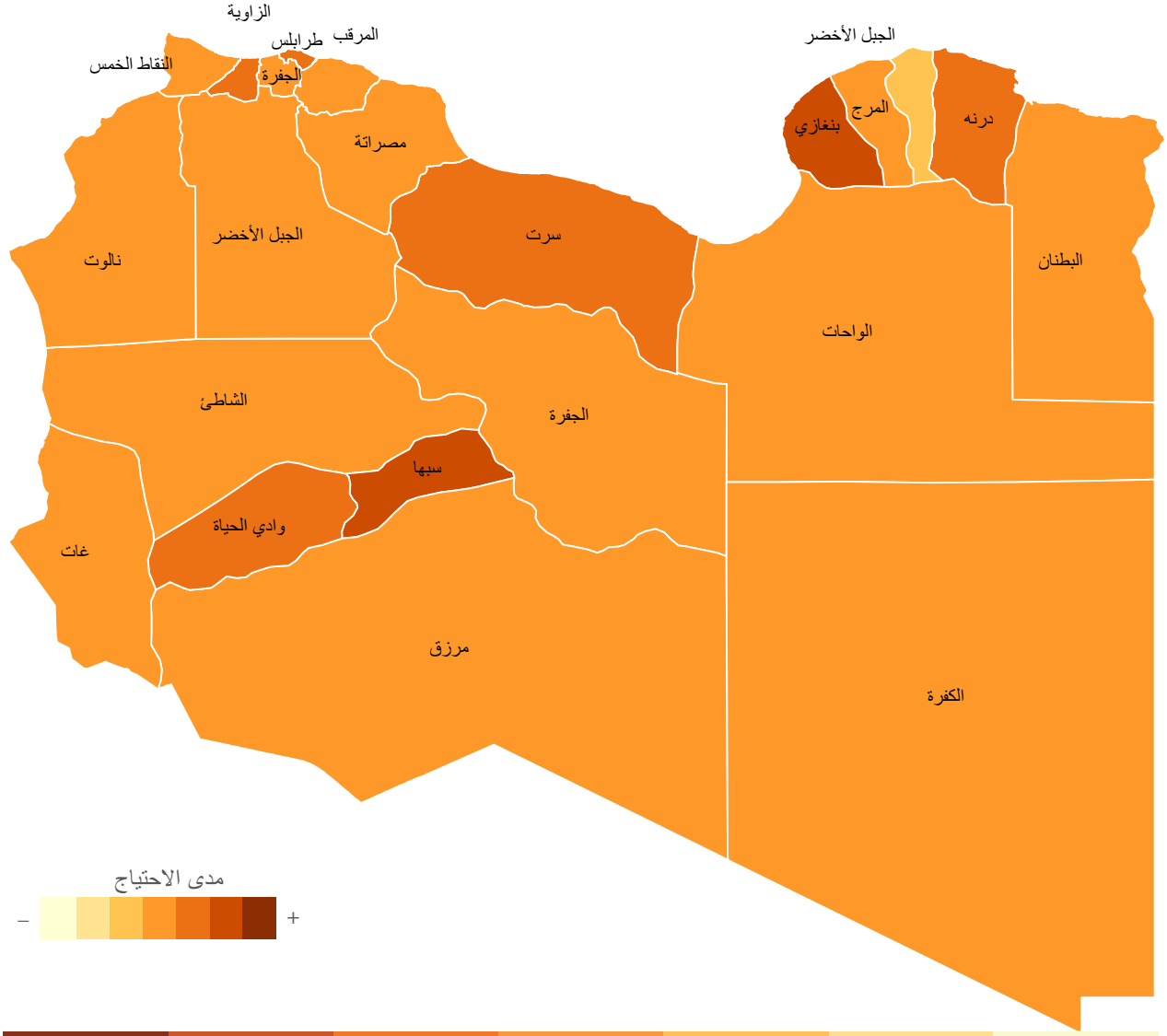

١	٢	٣	٤	٥	٦
لا يوجد قضايا إنسانية	بعض السكان يواجهون قضايا إنسانية وآثارها ضئيلة	كثير من الناس يواجهون قضايا إنسانية وآثارها كبيرة ولكنهم وصلوا لآليات للتعايش	القضايا الإنسانية تؤثر على معظم السكان ولكنها لا تهدد حياتهم والآثار طويلة الأجل ستؤثر بشدة على السكان والبلد	أدت القضايا الإنسانية إلى تعريض حياة وكرامة السكان المتضررين لخطر محدق	أدت القضايا الإنسانية إلى مقتل بعض السكان وحياة وكرامة السكان المتضررين لازالت مهددة	أدت القضايا الإنسانية إلى مقتل كثير من السكان وأصبحت حياة وكرامة السكان المتضررين مهددة بمخاطر شديدة ومتزايدة

١٠ إرشادات أداة مقارنة الاحتياجات الإنسانية التى صدرت من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠١٥، ويمكن الإطلاع عليها من هنا:
https://www.humanitarianresponse.info/fr/programme-cycle/space/document/humanitarian-needs-comparison-tool-guidance

الجزء الثانى

إستعراض الاحتياجات في كل قطاع

عدد السكان المحتاجين للرعاية الصحية الأساسية

١,٩ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

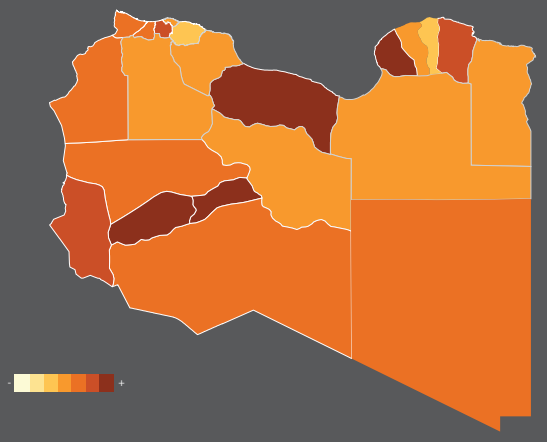

المصدر: قطاع الصحة. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

١,٩ مليون

يحتاج ١,٩ مليون شخص في ليبيا للمساعدات الإنسانية التي تشمل الدعم للوصول إلى المنشآت الصحية والحصول على الأدوية الأساسية والمستلزمات الجراحية واللقاحات.

يقدر عدد السكان الليبيين النازحين وغير النازحين المحتاجين إلى مساعدات ب ١,٦٥ مليون شخص، ويقدر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين المحتاجين لمساعدات صحية ب ٢٥٠,٠٠٠ شخص.

الصحة

يقدر عدد سكان ليبيا المحتاجين إلى مساعدات إنسانية لتلبية احتياجهم للرعاية الصحية الأساسية ب ١,٩ مليون شخص. حيث أضر النزاع بالبنية التحتية الحيوية مما أدى إلى إغلاق المستشفيات وإلى عجز في عدد العاملين في المجال الطبي والأدوية والإمدادات الطبية الحيوية. وقد أدى هذا بالتالي إلى تدهور الوضع الصحي بسرعة خلال العام الماضي، وما زاد الأزمة تعقيداً هو إضعاف الأزمات المتكررة للنظام الصحي في ليبيا بدون وجود استثمارات أو توفر وقت لتيسير تعافي هذه الخدمات العامة. وتشمل مواطن العجز التي كانت موجودة قبل الأزمة ما يلي:

- ضعف شبكة الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المدن الرئيسية (بنغازي وطرابلس).
- الاعتماد بشكل أساسي على العاملين في المجال الصحي من الأجانب وخاصة في الجزء الجنوبي من البلاد.
- إنفاق جزء كبير من المخصصات الصحية على إرسال المواطنين الليبيين للعلاج في الخارج.
- تجاهل تقديم الرعاية الصحية في المناطق الجنوبية من ليبيا (الكفرة، سبها، غات، وأوباري).

أصبح الوصول للرعاية الصحية الفعالة أثناء النزاع الحالي من أكبر المشاكل في مختلف أنحاء ليبيا، وخاصة في بنغازي ودرنه والزنتان وككلة وسرت والكفرة وسبها وغات وأوباري. فقد عرقل القتال تحرك العاملين في المجال الصحي ومن يسعون إلى الحصول على الخدمات الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاع، مما أدى إلى حرمان المرضى ممن هم في أمس الحاجة إلى الرعاية الأساسية. وقد أصبح وضع النساء والأطفال مثيراً للقلق بشكل خاص، حيث أثقلت المستشفيات بالجرحى مما عرقل وصول المرضى الآخرين ومنهم النساء الحوامل الذين يحتاجون إلى وحدات جراحية نظيفة.

منذ تصاعد النزاع في عام ٢٠١٤ تدهورت حالة المنشآت والخدمات الصحية الأولية والثانوية، حيث توقف عن العمل ١٨ بالمائة من مراكز الرعاية الصحية الأولية أي أن ٢٥٠ منشأة من أصل ١٤٥٠ منشأة توقفت عن العمل في مناطق تشمل المدن الرئيسية مثل بنغازي وطرابلس وفي المناطق المتضررة من النزاع مثل ككلة والزنتان.

ويشير تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات أن ١٥ بالمائة فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية في الجنوب و١٨ بالمائة من المراكز في الشمال تواصل عملها. وقد أشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى توقف أكثر من ٢٠ بالمائة من المستشفيات في ليبيا عن العمل، وأصبح الوضع مثيراً للقلق بشكل خاص في بنغازي التي أغلقت فيها ثمانية من أصل ١٥ مستشفى أبوابها كما تتعطل أربعة مستشفيات أخرى في بعض الأحيان أو لا يمكن الوصول إليها بسبب استمرار أعمال العنف. وما يعرقل الوصول إلى المستشفيات في مناطق النزاع ليس فقط غياب الأمن بل نقص الوقود وضعف الاتصالات أيضاً.

كما أن إمكانية وصول المدنيين للرعاية الصحية الثانوية صعبة أيضاً في المناطق المتضررة من النزاع مثل سرت والزنتان وسبها وككلة والكفرة، وذلك بسبب تدفق جرحى الحرب الذين يعتبر علاجهم أولوية. كما انهار نظام الطوارئ الطبي وطرق نقل الحالات المرضية وأنظمة تحويل المرضى في كثير من المناطق مما زاد من صعوبة حصول النساء الحوامل على الرعاية الصحية الطارئة أثناء الولادة. وقد تأثرت في نفس الوقت خدمات الرعاية الصحية الإنجابية بسبب إعطاء الأولوية للجرحى وبسبب التناقص الشديد في عدد مقدمات الرعاية الصحية من الإناث.

ظهرت على كثير من السكان في المناطق المتأثرة بالنزاع وخاصة الأطفال أعراض الشد العصبي بسبب استمرار حالة الخطر وفقدانهم لأقاربهم والصدمات التي تعرضوا لها وتغير ظروفهم الاجتماعية أو عدم وضوح معالمها. ولكن الرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي الاجتماعي غير متوفرين بسبب توقف المنشآت الصحية عن العمل وعدم كفاية عدد العاملين المدربين في مجال الصحة النفسية في ليبيا.

كما تناقصت الرعاية الصحية المقدمة إلى المرضى المصابين بأمراض مزمنة بسبب صعوبة الوصول إلى العدد القليل من المنشآت الصحية التي تعمل حالياً وعدم توفر الأدوية. فلقد زاد تدفق الجرحى النازحين من العبء الملقى على العاملين بالمستشفيات في بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق وأجدابيا وسرت ومصراتة.

وقد أشار المركز الوطني لمكافحة الأمراض في أحد تقاريره إلى تناقص كميات اللقاحات وخاصة في مناطق النزاع وبين السكان النازحين. ويشير المركز إلى أن بنغازي في أغسطس/آب ٢٠١٥ تلقت ما لا يزيد عن ٢٠ بالمائة من الأمصال المطلوبة. ومن المتوقع أن تستنفذ بنغازي وطرابلس مخزونهما من اللقاحات قبل نهاية شهر أغسطس/آب ٢٠١٥، مما يهدد بتفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات مثل الحصبة وشلل الأطفال. كما أن ضعف نظام الرقابة وعدم إحكام السيطرة على الحدود يهدد بدخول أمراض معدية مثل الإيبولا وشلل الأطفال.

وفي نفس الوقت يؤدي انخفاض الدخل القومي واستمرار الوضع السياسي والأمني على هذا الحال إلى تفاقم مشكلة نقص الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية الجراحية. لقد أدى هذا النقص إلى إغلاق عدد من المستشفيات في بعض الأحيان في شرق وغرب ليبيا.ولقد أدى تخفيض الموازنات إلى تقليل عدد المرضى المرسلين إلى الخارج للعلاج، ليتسبب ذلك في زيادة العبء الملقى على النظام الصحي الذي كان ضعيفاً منذ البداية.

تسبب عدم توفر الأموال وزيادة انقطاع التيار الكهربائي في تعطيل أعمال الصيانة الدورية للمنشآت الصحية، مما عرقل عمليات الصرف الصحيحة والتعقيم وإدارة المخلفات الطبية.

وأخيراً، يتزايد خطر تفشي الأمراض بسبب عدم كفاءة نظام الوقاية من الأمراض والوعي الصحي والاستجابة لحالات الطوارئ، وزادت معه احتمالات انتقال أمراض السل وفيروس نقص المناعة البشري وربما وباء الإيبولا نتيجة لعبور آلاف المهاجرين حدود ليبيا.

المجموعات الأكثر تضرراً:

النساء والأطفال وخاصة في الجنوب وفي مناطق النزاع، وكذلك النازحون والمجتمعات المضيفة.

الاحتياجات الإنسانية:

أدت العوامل المذكورة أعلاه إلى زيادة الحاجة للرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بالنزاع في مختلف المناطق الشرقية والغربية والجنوبية من البلاد. وفيما يلي ما تعانيه مختلف المجتمعات السكانية من نقص في الرعاية الصحية:

- النقص الشديد في الإمدادات الطبية ومن بينها الأدوية الأساسية والمستلزمات الجراحية والأمصال.
- صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية والتي تشمل الرعاية النفسية والإنجابية ورعاية حديثي الولادة والأطفال.
- صعوبة الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية الثانوية مثل المستشفيات ويشمل هذا رعاية الطوارئ والولادة.
- زيادة خطر انتشار الأمراض مع تصاعد خطر انتقال أمراض السل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وربما الإيبولا.

الاحتياجات الصحية لدى اللاجئين والمهاجرين:

كشف تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا لعام ٢٠١٥ أن ٤٤ بالمائة من اللاجئين و٣٣ بالمائة من المهاجرين قد أشاروا إلى صعوبة وصولهم إلى منشآت الرعاية الصحية أو عدم قدرتهم على الوصول إليها. ويمكن أن يُحرم من الرعاية الصحية المهاجرون الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية (مستندات قانونية)، وخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

أما في مراكز احتجاز المهاجرين فلا زالت هناك حاجة ماسة للرعاية الصحية بسبب عدم توفرها وتشمل هذه الحاجة لرعاية ما قبل الولادة ورعاية ضحايا العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي.

عدد السكان المحتاجين للحماية

٢,٤٤ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

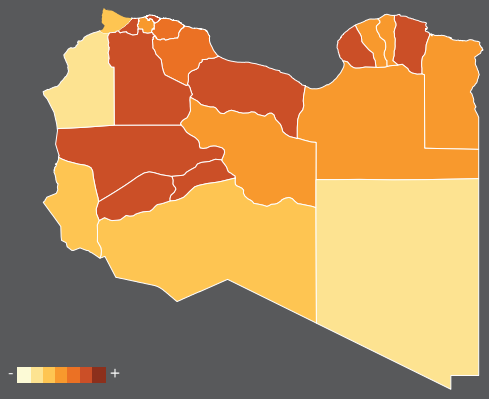

المصدر: قطاع الحماية. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

٢,٤٤ مليون

يبلغ عدد النازحين وغير النازحين المحتاجين للمساعدات ٢,١٩ مليون شخص ويشمل هؤلاء أيضًا ٢٧٠,٠٠٠ طفلًا في طرابلس وبنغازي يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي بسبب تعرضهم للعنف الناجم عن النزاع المسلح.

يحتاج ١٠٠,٠٠٠ لاجئ وطالب للجوء إلى شكل من أشكال المساعدات في مجال الحماية.

يحتاج ١٥٠,٠٠٠ مهاجر إلى شكل من أشكال المساعدات في مجال الحماية.

الحماية

يقدر عدد المحتاجين للحماية في ليبيا ب ٢,٤٤ مليون شخص، حيث زاد عدد النازحين إلى الضّعف تقريبا منذ سبتمبر/أيلول عام ٢٠١٤ مما أدى إلى زيادة العبء على المجتمعات المضيفة حيث بدأ التنافس على الموارد المتاحة في إضعاف العلاقة بين الطرفين. وقد عرقل غياب إطار من السياسات المتعلقة بالنازحين في ليبيا التعرف على النازحين والاستجابة لهم بأسلوب متناسق. لا زالت حركات النزوح غير مستقرة مع استمرار انتقال النازحين بسبب استمرار القتال وعودة النازحين على فترات متباعدة ولمدد قصيرة بسبب ظروف المعيشة غير المستدامة في مواطنهم الأصلية. وفي بعض الأماكن مثل جنوب ليبيا أصبح النزوح وضعاً مزمناً مع توقعات محدودة للعودة بأمان.

لا تتوفر خدمات الاستجابة لضحايا العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي من كلا الجنسين، فالقدرة على التعرف على هؤلاء الضحايا وعلاجهم وتقديم المشورة لهم ضعيفة أو غير موجودة وكانت في الماضي محدودة بمنظمات المجتمع المدني في شرقي ليبيا، مما أدى إلى حدوث فجوة خطيرة في الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي المنقذ للحياة في هذا المجال. وعادة ما يخشى الضحايا الإفصاح عن تعرضهم للعنف القائم على أساس النوع الإجتماعي لمقدمي الرعاية الصحية.

ولا تتوافر بيانات عن زواج الأطفال عن الفترة السابقة للأزمة ومن المحتمل أن تكون حوادث العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي نتيجة لزيادة العنف والتدهور الاقتصادي في ليبيا. ويمكن لغياب الأمن والنزوح وتدهور حالة المدارس أن يشجع الآباء على تزويج بناتهم في سن صغيرة. وأشارت أهم التقارير في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الخاص بليبيا أن النساء اللاتي يتعرضن للعنف يسعين لطلب المساعدة من القبائل وعلية القوم في المجتمعات المحلية (٧٦ بالمائة) والقيادات الدينية (٣٨ بالمائة) والقيادات المجتمعية (٣٢ بالمائة) ولكن ١١ بالمائة من السيدات فقط أشرن إلى أنهن تلقين رعاية من المستشفيات والمراكز الصحية. يجب تنفيذ حملات توعية لضمان حشد الدعم في المجتمعات وضمان الاستجابة الفعالة لضحايا العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي الذي لا تعكس التقارير حجمه بالشكل الكافي.

آلاف من المحتجزين بسبب النزاع معتقلون حاليا في مختلف أنحاء ليبيا وخاصة في طرابلس والزاوية ومصراتة وبنغازي في مراكز احتجاز متعددة رسمية وغير رسمية. ومعظم هؤلاء محتجزون بشكل غير قانوني ولم توجه لهم حتى الآن تهم رسمية أو مثلوا أمام محاكمات. ويشمل هؤلاء المحتجزون رجالاً وأطفالاً وعدد صغير من النساء كانوا قد اعتقلوا أثناء النزاع الذي نشب في عام

٢٠١١، ويشملون أيضاً مدنيين كانوا قد اختطُفوا بسبب هويتهم أو صلاتهم الأسرية أو الاعتقاد في انتمائهم لجانب سياسي معين. ويعاني جميع النازحين بسبب النزاع الحالي بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية من مشاكل عدة متعلقة بالحماية ويشمل هؤلاء أهالي تاورغاء الذين يعيشون حالة من النزوح المزمن بسبب الدور الذي يُعتقد أنهم لعبوه في النزاع الذي اندلع في عام ٢٠١١.

يمثل الأطفال ٤٠ بالمائة تقريبا من السكان المحتاجين للمساعدات، ويشمل هؤلاء النازحين والسكان المتضررين غير النازحين، لذا فإنهم من أكثر السكان عرضة للخطر في ليبيا. لقد عانى كثير من الأطفال من فقدان أقاربهم أو أصدقائهم ومن إجبارهم على النزوح وتضرر أو دمار منازلهم وممتلكاتهم، لذا فإن الأثر النفسي الذي تعرضوا له نتيجة للنزاع كبير جداً. ولقد كشف تقييم متعمق قام به فريق من المتخصصين في مركز الصفا للصحة النفسية في طرابلس الذي تدعمه اليونيسيف أن ٥٥ بالمائة من الألف طفل الذين تم تقييمهم في مخيمات النازحين في طرابلس ظهرت عليهم أعراض ما بعد الصدمة النفسية المعتدلة إلى الشديدة. ولقد تعرض ١٠ بالمائة تقريبا من هؤلاء الأطفال للعنف القائم على أساس النوع الإجتماعي. كما وردت تقارير من مختلف أنحاء البلد عن تجنيد الأطفال وممارسات أخرى تُصنّف ضمن الانتهاكات الستة الجسيمة لحقوق الطفل[١١]. كما أن فقدان الوثائق الثبوتية القانونية قد حال دون التحاق الأطفال بالمدارس كما أشارت التقارير إلى وجود حالات أطفال بدون رعاية وأسر يرعاها أطفال في مجتمعات النازحين والمجتمعات المتضررة من النزاع. كما وردت تقارير عن حدوث تمييز ضد الطلاب النازحين في المواقع التي توترت فيها العلاقات بين المجتمعات المضيفة والنازحين (مثل مصراتة).

لازالت مخلفات الحروب من المتفجرات منتشرة في ليبيا في جميع المناطق المتأثرة بالنزاع ولكن لم يتم حصرها بعد، ليزيد بالتالي خطر الإصابة أو الموت بسبب مخلفات الحروب من المتفجرات أو الأسلحة الصغيرة والخفيفة وخاصة بين الأطفال والنازحين العائدين إلى منازلهم، حيث أشار نصف السكان الذين تم سؤالهم إلى وجود ألغام أو مخلفات الحروب من المتفجرات في المجتمعات التي يعيشون بها[١٢]. ولكن لم يتم حصر مدى انتشار المعدات المتفجرة في مناطق النزاع بعد، ولا تتوافر لدى المركز الليبي لمكافحة الألغام القدرة التي تمكنهم من تنفيذ عملية مسح وتطهير على مستوى البلاد.

ومن أجل الحد من مخاطر الإصابة بسبب مخلفات الحروب من المتفجرات والأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تشمل الألغام، يجب تقديم تدريب وتوعية متكاملين لجميع السكان الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاع أو ينوون العودة إليها لتجنب إصابتهم أو مقتلهم بسبب مخلفات الحروب أو الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ويجب مسح المناطق الأكثر تأثراً بالنزاع مثل سبها وأوباري وبراك والشاطئ للتعرف على مدى انتشار مثل هذه الأسلحة وعلى حجم الأنشطة المطلوبة لرفع هذه المخلفات وترتيب الأولويات فيما بينها.

وستساعد البيانات التي تم جمعها من خلال البحوث الاجتماعية على التعرف على أولويات عمليات رفع هذه المخلفات بالتعاون مع السلطات المحلية. وقع عدد كبير من السكان ضحايا للنزاع المسلح والذخائر غير المنفجرة وهم يعانون من إصابات جسدية أو نفسية، وقد أدى هذا إلى زيادة عدد الأشخاص المعوقين الذين يحتاجون إلى إعادة تأهيل. ولا تتوافر لهؤلاء الضحايا وكذلك المعاقين –وبالذات النازحين- خدمات متخصصة أو خدمات صحية فعالة من المنشآت الصحية ومراكز إعادة التأهيل، ولا يستطيعون كذلك الحصول على الخدمات الأساسية ولا يُعترف بهم.

يواجه مقدمو التقارير حول إنتهاكات حقوق الإنسان خطر التعرض للاغتيال أو العنف الجسدي أو الاختطاف أو الاعتقال العشوائي أو التعذيب وأشكال الترهيب الأخرى في مختلف أنحاء ليبيا، وخاصة في بنغازي وطرابلس ودرنه. كما يتعرض بعضهم لهذه المخاطر بسبب أصولهم العرقية أو القبلية حيث تقوم الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد باختطاف أشخاص بسبب علاقاتهم العائلية أو القبلية أو انتماءاتهم السياسية الحقيقية أو المزعومة. ونتيجة لذلك هرب كثير من هؤلاء من البلاد أو نزحوا داخلها أو لجأوا إلى الصمت. إن المساحة المتضائلة المتاحة للمجتمع المدني تقلل من عدد القنوات المتاحة أمام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب العلاج أو التعويض. وكثير من هؤلاء الناشطين عانى من اضطراب ما بعد الصدمة وفقدوا مصدر دخلهم في دول مضيفة مثل تونس. ويمكن أن تُقدم المساعدات في هذا المجال في صورة بناء للقدرات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والدعم المالي.

إن انهيار سلطة القانون والنظام في ليبيا أثر بشدة على عمل المجتمع المدني. فلقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من أفراد المجتمع المدني للقتل أو الحرمان غير القانوني من الحرية أوالاختطاف وأشكال أخرى من إساءة المعاملة والإهانات الجسدية واللفظية وتهديدات بالقتل وأشكال الترهيب الأخرى من جانب الجماعات المسلحة ومجرمين آخرين غير معروفين. وفي بعض الحالات قامت الجماعات المسلحة ومجرمون غير معروفين آخرين بمهاجمة أقارب المدافعين عن حقوق الإنسان أو احتجازهم بشكل غير قانوني أو تهديدهم بهدف إسكات من لازال منهم في ليبيا أو من هرب منها.

الجماعات الأكثر تضرراً:

النازحون والأفراد المعرضون للخطر أو ضحايا العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي والأطفال الذين تم تجنيدهم في النزاع المسلح والأطفال المعرضون للخطر والمجتمعات المتأثرة بانتشار مخلفات الحروب من المتفجرات والأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويشمل هؤلاءالناجين من النزاع ومن يقدم الرعاية لهم والمعتقلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين وغيرهم من النشطاء.

١١ هيئة إنقاذ الطفولة، ٢٠١٥ تقريرعملية تقييم الآحتياجات في مصر وليبيا وتونس في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٥ ؛ رصد حقوق الإنسان بواسطة بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا
١٢ هيئة إنقاذ الطفولة، ٢٠١٥ تقريرعملية تقييم الآحتياجات في مصر وليبيا وتونس في ١٨ يونيو/حزيران٢٠١٥.

الاحتياجات الإنسانية

أشار تقييم الاحتياجات الإنسانية متعدد القطاعات لعام ٢٠١٥ إلى مايلي:

أفاد أكثر من ٨٦ بالمائة من الأسر التي أجريت معها مقابلات في ليبيا أنهم فقدوا أوراقهم الثبوتية (المستندات القانونية) من جراء النزاع، مما أدى إلى عرقلة حصولهم على التعليم والخدمات الاجتماعية وإلى مواجهتهم صعوبات في إثبات حقهم القانوني في الأراضي والممتلكات، والحد من حرية حركتهم عبر نقاط التفتيش الأمنية.

يواجه أكثر من ٧٧ بالمائة من الأسر صعوبات في تسجيل أطفالهم حديثي الولادة، و٩٠ بالمائة من هؤلاء نازحون، ويمكن أن تؤدي هذه الحالة إلى فقدان الشخص لهويته القومية في غياب الأدلة والمستندات التي تثبت ميلادهم وهويتهم ونسبهم.

أشار ٦٧ بالمائة ممن اجريت معهم المقابلات في غرب ليبيا و٥٠ بالمائة ممن اجريت معهم مقابلات في الشرق و٩٠ بالمائة ممن اجريت معهم مقابلات في الجنوب إلى أن الأطفال في مجتمعاتهم يتم تجنيدهم من جانب الجماعات المسلحة.

أشار أكثر من ١٤ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات إلى وجود أطفال بدون راعٍ في مجتمعاتهم ووجود أسر يعولها أطفال.

أفاد أكثر من ٤٥ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات أن النساء في مجتمعهم عانين من العنف، وكشف ١٣ بالمائة ممن أجري معهم المقابلات عن زواج الأطفال أو المراهقين دون سن الثامنة عشرة في مجتمعاتهم.

أشار أكثر من ٥٢ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات إلى وجود ذخائر غير منفجرة في مجتمعاتهم. وقد أثر هذا على النازحين وغير النازحين في المجتمعات المتضررة من النزاع.

أكثر من ٨١ بالمائة من النازحين الذين أجريت معهم مقابلات في مايو/أيار ٢٠١٥ هم في حالة نزوح منذ أكثر من ستة أشهر، و٢٧ بالمائة ممن يعيش منهم في شقق أو منازل مؤجرة يواجه خطر الطرد.

لوحظ في تقييمات أخرى قامت بها اليونيسيف إلى احتياج ما يقرب من ٢٧٠,٠٠٠ طفل في طرابلس وبنغازي وحدهما إلى الدعم النفسي الاجتماعي، وذلك نتيجة للتفجيرات العشوائية للمناطق السكنية والمدارس والمنشآت الصحية.

احتياج اللاجئين والمهاجرين إلى الحماية:

أشارت المعلومات التي تم جمعها من خلال زيارة مراكز احتجاز المهاجرين التي تديرها الإدارة الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى وجود عدد يتراوح بين ٢,٥٠٠ و ٤,٠٠٠ مهاجر ولاجئ معتقلين في هذه المراكز في أي وقت. وكثير منهم تمتد فترة اعتقالهم لعدة أشهر حتى يتم ترحيلهم أو إجبارهم على الرحيل إلى البلدان المجاورة على الرغم من وجود خطر طردهم. وبعض من هؤلاء يطلب إعادته إلى بلاده طوعاً.

ولا ترتقي ظروف المعيشة في مراكز الاحتجاز الخاصة بإدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى الحد الأدنى من معايير الاحتجاز، حيث أنها مكتظة ولا تقدم الخدمات الأساسية وينقصها التمويل لتشغيلها وصيانتها بالشكل المناسب. ويشير تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى أن كثيراً من اللاجئين والمهاجرين الذين أجريت معهم مقابلات ظلوا في ليبيا لمدد تزيد عن ١٢ شهراً ولكنهم اضطروا للنزوح عدة مرات من جراء النزاع المسلح. وقد أفاد ٦٧ بالمائة من اللاجئين والمهاجرين أنهم لا يشعرون بالأمان لأسباب تشمل التصنيف الديني وتعرضهم للأعمال العدائية وشعور المجتمعات المضيفة برهاب الغرباء تجاههم بشكل متزايد.

ويرجع هذا الأمر لندرة الموارد مثل الغذاء والسكن وعدم توفر الخدمات الأساسية. وكان من الممكن إخلاء سبيل اللاجئين الذين يقدمون أوراقاً ثبوتية (مستندات قانونية) سليمة من الاعتقال العشوائي والسماح لهم بالمرور من نقاط التفتيش المتعددة الموجودة في البلاد، ولكن هذا لم يعد ممكناً.

عدد السكان الذين يعانون
من انعدام الأمن الغذائي

١,٢٨ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

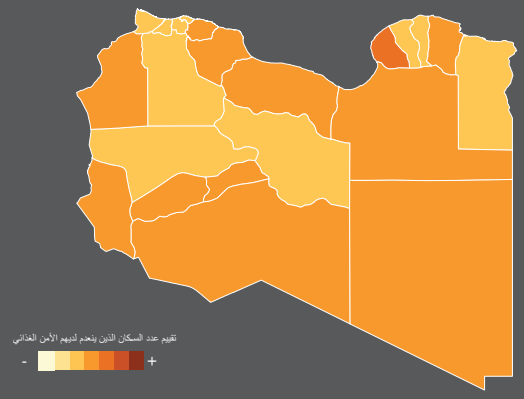

المصدر: قطاع الأمن الغذائي. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

١,٢٨ مليون

١,٠٦٨,٥٢٩ متضرر من النزاع غير نازح (تم استخلاص الرقم من نسبة الأسر غير النازحة التي أبلغت عن مواجهتها لصعوبة في الحصول على الغذاء بسبب عدم توفر الموارد).

١٧٥,٩٦٤ شخص نازح (تم استخلاص العدد من نسبة الأسر النازحة التي أبلغت عن مواجهتها لصعوبة في الحصول على الغذاء بسبب عدم توفر الموارد).

٢٧,٩٦٤ لاجئ مسجل (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

٨,٩٠٤ طالب للجوء (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)

الأمن الغذائي

أثر تصاعد حدة القتال في بعض مناطق ليبيا وخاصة في بنغازي وأوباري وسبها في الجنوب على إمكانية توفير الطعام لأكثر من ١,٢ مليون شخص.

أفادت التقارير أن الهجمات التي استهدفت الميناء التجاري في بنغازي قد عطلت مسارات استيراد الأغذية الحيوية. وقد أدى تعطل الإمدادات الغذائية بدوره إلى تضخم أسعار الغذاء بشكل كبير، حيث أشارت التقارير إلى أن أسعار الدقيق والأرز والسكر قد زادت لأكثر من ثلاث أضعاف منذ تصاعد حدة القتال في مايو/أيار ٢٠١٤. وفي درنه (الشرق) وسبها (الجنوب) زادت أسعار دقيق القمح بنسبة ٥٠٠ بالمائة و ٣٥٠ بالمائة على التوالي مقارنة بأسعار ما قبل الأزمة.

يزيد انتشار العجز الغذائي في الجنوب والشرق حيث تناقصت الأغذية الأساسية التي تشمل القمح والخبز والدقيق والمعكرونة والزيت والحليب وطعام الأطفال المزود بالفيتامينات. وفي المنطقة الشرقية التي وجد فيها أن أسعار الغذاء ارتفعت بنسبة أكبر لجأت الأسر إلى اتباع أساليب أكثر قسوة للتكيف مثل التقليل من الغذاء الذي يتناولونه من خلال تخفيض حجم الوجبات أو التخلي عن بعض الوجبات. ولضمان وجود مال يكفي لشراء الطعام لجأت الأسر المتضررة في مختلف أنحاء البلاد إلى الإنفاق من مدخراتها والحد من الإنفاق على الصحة والتعليم.

ويعد الحصول على النقود من أكبر التحديات بسبب تعطل جزء من الخدمات البنكية وتأخر دفع المرتبات أو المعاشات. وتقدم المجتمعات المضيفة وأقارب النازحين مساعدات غذائية ولكن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لا يستفيدون من هذه المساعدات.

الجماعات الأكثر تضرراً:

• النازحون: أكثر السكان تضرراً هم من عانوا من آثار النزوح التي تشمل ضياع ممتلكاتهم وأوراقهم الثبوتية (مستنداتهم القانونية) التي تساعدهم على الحصول على الدعم، وقد أجبر هؤلاء على المعيشة في ظروف غير مألوفة لهم لا يتوافر فيها إلا القليل من الدعم وإمكانيات التكيف. والجماعات الأكثر عرضة للخطر بين هؤلاء هم حديثو النزوح والنازحون لعدة مرات والنازحون الذين يقطنون في مساكن جماعية في المباني العامة.

• سكان الجنوب هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب وجود مشاكل في الإمدادات الغذائية التي تتسبب في عجز غذائي.

الاحتياجات الإنسانية:

أشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات أن الجماعات التالية من السكان هم الأكثر عرضة للخطر لذا فيجب إعطاؤهم الأولوية عند تقديم المساعدات الغذائية:

• ١٧٥,١٤٨ نازح: يشمل هؤلاء حديثو النزوح والنازحون لعدة مرات والنازحون الذين يعيشون في أماكن عامة جماعية مثل المدارس والمساجد

• ١,٠٦٨,٥٢٩ من السكان المتضررين غير النازحين وخاصة في الجنوب: وذلك بسبب عدم انتظام توفر الخدمات مثل شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تشمل التغذية المدعمة والخدمات البنكية.

الاحتياجات الغذائية لدى اللاجئين والمهاجرين: أشار تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى أن اللاجئين والمهاجرين لا يتلقون دعماً من المجتمعات المضيفة لتلبية احتياجاتهم الغذائية حيث يُنظر لهم على أنهم غرباء. ونتيجة لذلك لا يتوفر إلا القليل من المساعدات لعدد يصل إلى ٢٧,٩٦٤ لاجئ و٨,٩٠٤ طالب للجوء أو لا يتوفر لهم أي شكل من المساعدات.

لا تتوافر المساعدات الغذائية للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في المراكز الحضرية في بنغازي وطرابلس وسبها ومصراتة. ولا تُقدم مساعدات غذائية في مراكز احتجاز المهاجرين التي تقدم وجبات غذائية محدودة للغاية بسبب استمرار القتال واستنزاف الموارد. وتعقد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي نقاشاتٍ لسد هذه الفجوة. وحالياً ينفق اللاجئون نسبة ٥١ بالمائة والمهاجرون ٤٢ بالمائة من نفقاتهم الأسرية على الغذاء.

عدد السكان المحتاجين للمأوى والمواد غير الغذائية

٠,٣ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

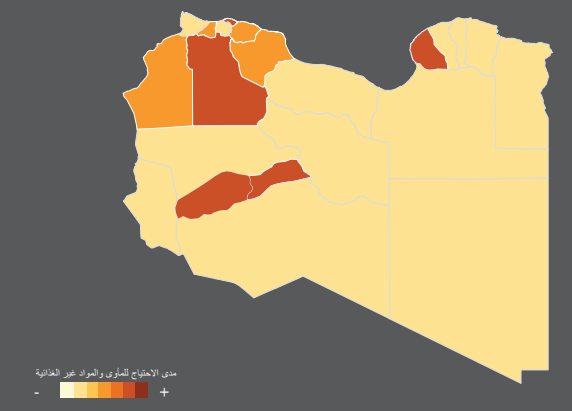

المصدر: قطاع المأوى والمواد غير الغذائية. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

٣٠٤,١٦٠

عدد النازحين الذين يسكنون في مدارس ومبانٍ عامةٍ أخرى لا تستخدم للسكن (٦٥,١٠٠)، أو في منازل وشقق غير منتهية البناء (٣٩,٠٦٠) =١٠٤,١٦٠

يقدر عدد الأشخاص المحتاجين إلى المأوى/المواد غير الغذائية ب ٣٠٤,١٦٠ (٢٠٠,٠٠٠ المواد غير الغذائية و ١٠٤,١٦٠ مأوى)

المأوى والمواد غير الغذائية

أدى القتال الشديد والمتواصل وقصف المناطق السكنية بدون تمييز من جانب جميع أطراف النزاع في ليبيا إلى الإضرار بشدة بسلامة وأمن المدنيين في مختلف أنحاء البلاد. ويُقدَّر أن هناك ٤٣٥,٠٠٠ نازح أجبروا على ترك منازلهم للبحث عن مأوى مؤقت في المجتمعات المضيفة أو مع أقاربهم أو في شقق مؤجرة أو في مساكن جماعية في مبان غير مكتملة أو بدائية أو عامة. ولقد عانى كثير من النازحين والمجتمعات المضيفة المتضررة من أجل تحمل تكلفة إيجار منزل مناسب يكفل لهم المعيشة بكرامة وأمان، وكانت معاناتهم هذه بسبب فقدانهم لسبل معيشتهم ومحدودية فرص العمل أو أي فرص أخرى لإدرار الدخل والصعوبات الشديدة في الحصول على النقود (التي تشمل عدم توفر السيولة لدفع الرواتب من جانب النظام البنكي) واستنفاذ مدخراتهم. وفي الظروف الحالية نجد أن السكان الأكثر عرضة للخطر هم من يواجهون تهديدات بسبب عدم توفر مأوى لهم أو اضطرارهم للعيش في ظروف غير ملائمة للمعيشة الآدمية.

كما أن عبء دعم النازحين الملقى على المجتمعات المضيفة والبنية التحتية الأساسية في مختلف أنحاء البلاد نتيجة لهذه الأزمة قد ولد تنافساً شديداً على الموارد الشحيحة. وفي غياب سلطة القانون في ليبيا تزيد عرضة النازحين للخطر وتزيد من احتمالات استغلالهم ونشوب خلافات.

ويوجد أيضاً عدد كبير من النازحين الذين أصبح وضعهم مزمناً في المعسكرات منذ وقت النزاع الذي نشب في عام ٢٠١١. وتبلغ نسبة إنفاق الأسر النازحة على الإيجار ١٧ بالمائة من إجمالي النفقات (مقارنة بمعدل الإنفاق البالغ ١٤ بالمائة لدى الأغلبية العظمى من السكان). وفي هذا السياق تعتبر أهم الاحتياجات في مجال المأوى هي تقديم المساعدات النقدية (وتم إجراء دراسات جدوى بالتعاون مع بعض الشركاء في هذا القطاع) وأيضاً إتاحة مستلزمات النظافة والمستلزمات المنزلية الأخرى غير الغذائية.

أما في المناطق الجنوبية وفي بنغازي فما يعرقل الحصول على المأوى والمواد غير الغذائية هو صعوبة الوصول إلى الأسواق لشراء السلع. ومع عدم توفر البضائع والتضخم الذي أثر على

مناطق مختلفة من ليبيا أصبح التحدي هو نقل البضائع بين المناطق غير الآمنة للوصول إلى السكان المحتاجين.

المجموعات الأكثر تضرراً:

• النازحون: يعتبر النازحون للمرة الأولى أو ولمرات متعددة من المجموعات الأكثر عرضة للمخاطر بسبب ضعف قدرتهم على التكيف مع الوضع وخسارة ممتلكاتهم بسبب النزوح.

• العائدون: نازحون سابقون عادوا إلى محل إقامتهم ولا يمتلكون الآليات لإستعادة ممتلكاتهم وإعادة إعمار منازلهم أو تعويضهم؛ وهم في نفس الوقت يقيمون في مساكن مؤقتة غير آمنة تفتقر إلى سبل المأوى المثالية أو مواد الإغاثة الأساسية أو يقيمون في منازلهم المهدمة.

• السكان المتضررون من غير النازحين بما في ذلك الأسر في المجتمع المضيف الذين دُمرت منازلهم بسبب النزاع وليس لديهم أي مأوى بديل ربما يستفيدون من أدوات الإصلاح؛ تحتاج بعض المجتمعات إلى توثيق حجم الضرر الذي لَحق بها وتحليله.

الاحتياجات الإنسانية:

مبالغ نقدية لتغطية مصروفات الإيجار والمعيشة: يقدّر أن ٩ بالمائة من الأسر النازحة يقيمون في مساكن جماعية أو منازل أو شقق غير مكتملة ويتنقل آخرون لعدم قدرتهم على تحمل تكلفة الإيجار إلى أماكن عامة، ويشمل هؤلاء ٧,٥٠٠ أسرة يعيشون في ٦٠ مدرسة في بنغازي وكثر يعيشون في الفنادق والمنتجعات في مصراتة. ويشير تقييم يونيو/حزيران ٢٠١٥ إلى أن ١٥ بالمائة من الأسر النازحة تعيش في مرافق خاصة أو مشتركة لا تُستخدم عادة للسكن الآدمي؛ وتتمثل أحد المشاكل المتعلقة بالحماية في خطر طرد النازحين نظراً لأن ٦٦ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات معرضين لخطر الإخلاء، وأوضح ٦٥ بالمائة منهم عدم قدرتهم على سداد الإيجار و٥٤ بالمائة أن فقدانهم للحماية يرجع إلى انعدام الأمان في المجتمع.

توفير المواد غير الغذائية شاملة أدوات النظافة: يعتمد ٤٨ بالمائة من الأسر جزئياً على المجتمع المضيف أو الجيران للحصول على مساعدات غير غذائية، ٥٠ بالمائة من هؤلاء نازحون عائدون؛ تأتي المساعدات لنحو ٢٨ بالمائة من الأسر من المنظمات الحكومية أو المجتمعية بينما ٣٦ بالمائة من الأسر تعتمد جزئياً على الجمعيات الخيرية الدينية. أظهرت الاستطلاعات الحديثة في مصراتة [١٣]وفي بنغازي[١٤] أن النازحين داخلياً يفضلون المساعدات على هيئة نقدية ومواد محمولة مثل أدوات النظافة، وهم لا يفضلون مواد أخرى مثل المراتب (الفرشات).

احتياجات المأوى/ المواد غير الغذائية للاجئين/المهاجرين:

وفقاً لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا يعيش اللاجئون والمهاجرون في مساكن جماعية وفي مراكز إيواء مثل المساحات الخاصة والعامة التي لا تُستخدم عادة للإيواء أو مبانى سكنية غير مكتملة وغير ملائمة لهذا الغرض. وقد أشار أكثر من ٥٠ بالمائة من اللاجئين والنازحين الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم يعيشون في مساكن مشتركة ويخشون تعرضهم للإخلاء.

من أهم الفجوات في المعلومات ما يتعلق بمعرفة مدى قدرة الأسر التي تعولها النساء/المرأة ومجموعات أخرى معرضة للخطرعلى الحصول على مساعدات في توفير المأوى أو المواد غير الغذائية. وبينما تحاول أغلب أنشطة توزيع المساعدات تلبية الاحتياجات الخاصة لهذه المجموعات إلا أن هناك حاجة لمزيد من التخطيط لتقييم وتحليل احتياجات المأوى في جميع أنحاء ليبيا لاسيما في

١٣ قامت بإجراءه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ مؤسسة التعاون التنموي الإيطالي
١٤ قامت بإجراءه وكالة التعاون التقني والتنمية.

عدد السكان المحتاجين لخدمات المياة والصرف الصحي والنظافة

٠,٦٨ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

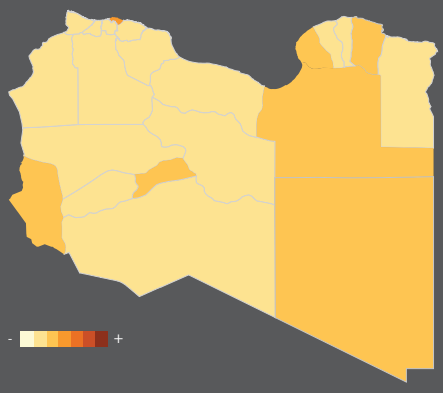

المصدر: قطاع الإصحاح. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

٦٨٢,٠٠٠ شخصًا نازحًا وغير نازح محتاج للمساعدة

١٠٠,٠٠٠ نازح يسكنون في المباني العامة

٢,٠٠٠ مهاجر في الشهر في مراكز الاحتجاز

خدمات المياة والصرف الصحي والنظافة

يعجز قرابة ٦٨٢,٠٠٠ شخص في ليبيا عن الوصول إلى مياه شرب آمنة وخدمات النظافة والصرف الصحي؛ ويُشكل هذا العجز مخاطر صحية جسيمة حيث يتعرض السكان المتضررين لأمراض تنقلها المياه ومشاكل غذائية وأمراض مرتبطة بالنظافة والصرف الصحي.

وعلى الرغم من انخفاض كفاءة شبكات المياه في دعم العديد من المجتمعات قبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١١ إلا أن هذه الأزمة تفاقمت وخاصة لأن مصدري المياه الأساسيين وهما مشروع النهر الاصطناعي ومحطات تحلية المياه تعطلا عن العمل بشكل متكرر وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد. وتمثل الأضرار التي لحقت بشبكة المياه مصدر قلق متزايد للقطاع المائي وخاصة لأن هذه الشبكة هي المصدر الرئيسي لتوفير المياه في ليبيا للمنازل الأسرية. توضح نتائج تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أن قرابة ٧٠ بالمائة ممن اجريت معهم المقابلات يحصلون على المياه المنزلية من الشبكات الرئيسة؛ وفي المنطقة الشرقية أفاد ١٦ بالمائة ممن أجريت معهم المقابلات أن الشبكة الرئيسة متوقفة عن العمل كلياً، وفي المنطقة الغربية أشارت المجتمعات المتمركزة في مواقع مثل منطقة جبال نفوسة والمناطق المحيطة إلى أنها غير متصلة بالشبكة على الإطلاق.

يتعرض النازحون في المجتمعات المضيفة أو تجمعات النازحين في المساكن الجماعية للخطر أكثر من غيرهم بسبب تعطل الشبكة الرئيسة. وفي هذه الظروف تكون مصادر مياه الشرب البديلة هي المياه المعبأة في زجاجات أو نقل المياه بالشاحنات والآبار المفتوحة.

يمثل عدم فاعلية نظام معالجة مياه الصرف مشكلة جسيمة لأنها تعرض الأشخاص المتضررين لمخاطر صحية؛ لا تعمل أنظمة معالجة مياه الصرف على نحو جيد مقارنة بالوضع قبل نشوب النزاع، وأهم أسباب ذلك هو عدم توافر موازنات الصيانة المطلوبة ومشاكل متعلقة بإمكانية توصيل الخدمات. وإلى جانب ذلك أدى نزوح عدد كبير من السكان إلى زيادة الضغط على البنية التحتية الرديئة في العديد من المجتمعات المضيفة.

يصعب للغاية على النازحين الذين يعيشون في شقق غير مكتملة أو في المساكن الجماعية التي لا تصلح للإيواء الحصول على خدمات الصرف الصحي مما يزيد أيضاً من خطر التعرض لمشاكل صحية.

إذا استمر تدهور الأوضاع الأمنية من المحتمل أن يزداد انقطاع الخدمات وسوف يواجه العديد من السكان غير النازحين المتضررين من النزاع تحديات صعبة متعلقة بالمياه والنظافة والصرف الصحي.

ولن يحصل النازحون والمجتمعات المضيفة واللاجئون على الحد الأدنى من معايير خدمات إمداد المياه والصرف الصحي؛ ولن تتمكن البلديات أيضاً من جمع المخلفات والقمامة؛ ومن المتوقع أن تتضرر البنية التحتية للصرف الصحي في المدارس التي تأوى النازحين داخلياً بسبب فرط الاستخدام.

في حال عدم معالجة مشكلة توفير مياه شرب آمنة وخدمات النظافة ومرافق الصرف الصحي سيزيد خطر ارتفاع معدلات اعتلال الصحة والوفيات.

المجموعات الأكثر تضرراً:

• النازحون: تعتبر العائلات التي تشمل الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر وخاصة هؤلاء الذين لا تتوافر لهم القدرة على التكيف مثل قرابة ١٠٠,٠٠٠ نازح مقيمين حالياً في المساكن الجماعية ومراكز الإيواء دون المستوى.

• يواجه النازحون الذين يعيشون في الخيام موقفاً عصيباً بسبب عدم توافر خدمات الصرف الصحي، ولأن عدداً كبيراً من العائلات يتشاركون في المرافق القليلة المتوفرة وبسبب قلة مواد النظافة في الجنوب مقارنة بالشرق والغرب.

• المجتمعات المضيفة حيث تتعرض البنية التحتية للصرف الصحي والنظافة لضغط شديد.

الاحتياجات الإنسانية:

• توفير مياه شرب آمنة.

• توفير مواد النظافة.

• توفير مرافق الصرف الصحي.

• الدعم لضمان معالجة المياه المنزلية الآمنة وتخزينها.

• الدعم المالي والفني لهيئات ومرافق المياه والصرف الصحي للتخفيف من خطر انقطاع المياه لفترة طويلة ومخاطر صحية تتسبب فيها مياه الصرف الصحي.

• القدرة الفنية والمالية للبلديات لإدارة المخلفات الصلبة وجمع القمامة في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع بالإضافة إلى معسكرات النازحين داخلياً.

• مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة للأشخاص المتضررين في مراكز الاحتجاز.

احتياج اللاجئين والمهاجرين إلى خدمات المياة والصرف الصحي والنظافة:

في ظل استمرار الوضع الأمني على هذا الشكل وغياب تطبيق القانون، تزايد عدد المهاجرين الذين يعبرون خلال المناطق الليبية في محاولة للوصول إلى أوروبا. وتعيش المجموعات المهاجرة المحتجزة بواسطة السلطات الليبية في مراكز الاحتجاز في أوضاع سيئة؛ فهم بحاجة إلى مرافق المياه والصرف الصحي الأساسية ومعرضون للإصابة بالإسهال أو الالتهابات الجلدية.

كما أنَّ اللاجئين والمهاجرين معرضون لخطر الاصابة بشكل شديد لأن العديد منهم يقيم في مراكز إيواء غير مناسبة تفتقر إلى مياه الشرب الآمنة والمرافق الأساسية للصرف الصحي وخدمات النظافة. كما يتم غالباً احتجاز اللاجئين والمهاجرين في أوضاع سيئة مما يعرضهم لمخاطر صحية جسيمة لاسيما الأطفال وكبار السن؛ فالأطفال هم الأكثر عرضةً للإصابة من بين اللاجئين والمهاجرين وخاصة وهم يعيشون فى ظل الافتقارإلى خدمات النظافة والمرافق الصحية والخدمات العامة.

عدد الأطفال المحتاجين لمساعدات للحصول على التعليم

٠,١٥ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

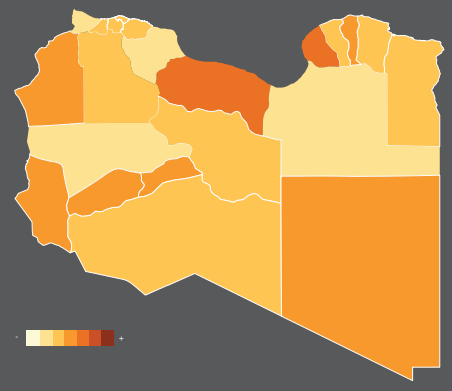

المصدر: قطاع التعليم. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

٠,١٥ مليون

نازحين وطلاب (وخاصة في عمر الدراسة الثانوية)، ومتضررين من النزاع غير نازحين ولاجئين ومهاجرين ومجتمعات مضيفة وأطفال ومراهقين/شباب

التعليم

تسبب النزاع وآثاره السلبية على الاقتصاد في انخفاض فرص الحصول على التعليم أمام مئات الآلاف من الأطفال في جميع أنحاء ليبيا. ويقدَّر أن نحو ١٥٠,٠٠٠ طفل معرضون لخطر عدم الحصول على التعليم إثر الأزمة الراهنة وتحول المدارس إلى مراكز إيواء جماعي للنازحين، وأيضاً نتيجة لتخصيص العائلات مواردها المالية للحصول على الطعام والمنتجات والخدمات الأخرى، كما أن الفتيات هن الأكثر تضرراً من هذه الأزمة نتيجة لرفض الآباء إرسالهن إلى مدارس تقع في مناطق تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا.

بنغازي أكثر المناطق احتياجاً لتوفير هذه الخدمات نظراً للضرر الجسيم الذي تعرضت له من الناحية التعليمية، حيث انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس إلى ٥٠ بالمائة، ومن بين نحو ٢٣٩ مدرسة لا تزال ٦٥ مدرسة فقط تعمل، و٦٤ مدرسة يشغلها النازحون ويتعذر الوصول إلى قرابة ١١٠ مدرسة بسبب موقعها في المناطق المتضررة من النزاع[١٥]. وفي ضواحي بنغازي شيدت الحكومة وحدات تعليمية متنقلة ولكن لا تزال هناك فجوة في إمكانية الحصول على فرص التعليم بسبب نزوح الأطفال من مركز بنغازي إلى مناطق محيطة أخرى بالمدينة.

وقد سجلت ليبيا أعلى معدل التحاق بالمدارس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل نشوب النزاع، ولكن النظام التعليمي هناك تضرر بشدة بسبب النزاع الراهن ونتيجة غياب تطبيق القانون والنظام ومحدودية توفير الخدمات الأساسية. وعلى مدار الإثنى عشر شهر الأخيرة ووفقاً للنتائج الأولية لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات انخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس بمتوسط ٢٠ بالمائة (٢١ بالمائة للأولاد و١٧ بالمائة للفتيات) في مختلف أرجاء البلاد؛ وتفتقر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى القدرات الفنية والمالية لدعم تلبية القدر الهائل من الاحتياجات.

مقارنة بمعدلات الالتحاق قبل نشوب النزاع، يثير معدل غير الملتحقين بالمدارس في المناطق المتضررة من النزاع قلقاً بالغاً، حيث يواجه الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الفئة العمرية ١٥-١٧ تهديدات متعلقة بالحماية لأنهم يشكلون هدفاً لتجنديهم واستغلالهم من قبل مجموعات مسلحة ومروجي المخدرات، وإذا تفاقم الوضع في المناطق المتضررة من النزاع إلى الأسوأ فمن المتوقع ارتفاع معدلات غير الملتحقين بالمدارس بما يعرض العديد من الأطفال إلى الخطر.

١٥ وزارة التعليم؛ وكالة التعاون التقني والتنمية.

المجموعات الأكثر تضرراً:

• الأطفال النازحون: لاسيما العائلات غير القادرة على التكيف والمجبرة على التضحية بتعليم أبناءهم لتخصيص الأموال لتوفير البضائع والخدمات الأساسية.

• الفتيات في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا.

• الأطفال النازحون لعدة مرات مثل الأطفال النازحين في تاورغاء (١٥ معسكر للنازحين داخلياً في بنغازي ومدن أخرى).

الاحتياجات الإنسانية:

• توفير بيئة آمنة للأطفال والمراهقين بدعم تأسيس صفوف تعليمية متنقلة وإضافية في المناطق المتضررة من النزاع والمجتمعات المضيفة للنازحين.

• دعم الحلول البديلة للمدارس التي يشغلها النازحون ودعم عودة الأطفال إلى مدارسهم (إعادة التأهيل والإصلاح والأدوات المكتبية).

• تنفيذ الأنشطة التعليمية للتخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية للأزمة واستعادة الحياة الطبيعية مع التركيز على المجموعات الأكثر عرضة للخطر والأقليات.

• توفير الفرص التعليمية الجيدة لجميع الأطفال.

• خلق بيئة آمنة تعزز حماية ورفاهية الطلاب مع التركيز بشكل خاص على الفتيات المراهقات.

تحسين البيئة التعليمية في مخيمات النازحين:

الاحتياجات التعليمية للاجئين والمهاجرين: يشير تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى أن ٤٣ بالمائة من الأسر اللاجئة أوضحوا أن الأطفال في سن الدراسة غير منتظمين في الذهاب إلى المدرسة. لا توجد فرص يعتمد عليها للحصول بانتظام على نظام تعليمي عام للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى بسبب مشاكل متعلقة بالوثائق بالإضافة إلى كونهم «أجانب» والتمييز الناجم عن ذلك. وإلى جانب ذلك فإن عدم وضوح النظام القانوني حول وصول الأجانب إلى التعليم العالي مما أدى إلى فرض مزيد من القيود على الوصول إلى التعليم في غرب ليبيا؛ أما في شرق ليبيا يوجد ضمن النازحين عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء في بنغازي والمناطق المحيطة ويواجه هؤلاء المزيد من التحديات لكونهم أجانب بين النازحين. وستختلف احتمالية استئناف الأطفال اللاجئين لدراستهم عن الأطفال النازحين داخلياً في هذه المنطقة.

عدد السكان المحتاجين لمساعدة
من أجل التعافي المبكر

١,٥ مليون

مدى الاحتياج للخدمة في هذا القطاع

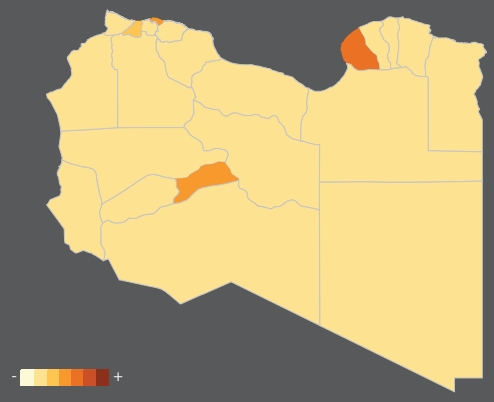

المصدر: قطاع الحماية. تدل المناطق داكنة اللون على حجم أكبر من الاحتياجات الإنسانية

تقدير عدد السكان المحتاجين للمساعدة

١,٥ مليون

يحتاج ١,٥ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في مجال التعافي المبكر وخاصة في مدن سبها وبنغازي وطرابلس.

التعافي المبكر

أدت الخسارة الهائلة في صادرات النفط إلى ركود الاقتصاد منذ منتصف عام ٢٠١٣[١٦]، فنظراً لأن النفط هو مصدر الدخل الرئيس في ليبيا أدى هبوط إيرادات صادرات النفط إلى تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة ٦١ بالمائة في ٢٠١٤ والناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٤ بالمائة في ٢٠١٤. وقد وصل عجز موازنة الحكومة في ٢٠١٤ إلى ٤٣,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا أعلى معدل سُجل على الإطلاق في ليبيا[١٧]. قد يؤدي العجز الشديد في الحسابات المالية والجارية إلى استنزاف الاحتياطات الرسمية نظراً لتعدد الفصائل التي تتنافس على السيطرة عليها وتهدد قدرة الدولة على سداد رواتب الخدمة العامة والالتزام بتوفير الدعم للطعام والوقود والكهرباء. وتمثل رواتب الخدمة العامة والدعم المحلي ٦٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤.

أدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى زيادة تأثُر الشعب الليبي حيث أن المصدر الأساسي لدخل الأسرة هو الرواتب التي تدفعها الدولة. أشارت النتائج الأولية لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى أن ٧١ بالمائة من الأسر أوضحوا أن مصادر دخلهم ظلت كما هي أو انخفضت[١٨]. ويتمثل أهم تحديان يواجهان الأسر في التأخير في سداد الرواتب وعدم أداء النظام البنكي لوظيفته كما يجب.

تضرر ١,٥ مليون شخص من فقدانهم لسبل المعشية، وكانت المجموعات الأكثر تضرراً هي المقيمة في بنغازي وسبها وبلديتين في طرابلس؛ في حين أنَّ الأكثر تضرراً من بينها جميعاً هي سبها في الجنوب (إجمالي التعداد السكاني ٢١٠,٠٠) وبنغازي في الشرق (إجمالي التعداد السكاني ٦١٩,١١٩) وطرابلس في الغرب (إجمالي التعداد لسكاني ٣٢٠,٠٠٠).

١٦البنك الدولي: نظرة عامة حول ليبيا – مارس ٢٠١٥ http://www.worldbank.org/en/country/libya/overview#1
١٧ البنك الدولي: نظرة عامة حول ليبيا – مارس ٢٠١٥ http://www.worldbank.org/en/country/libya/overview#1
١٨ النتائج الأولية لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات ٢٠١٥

الاحتياجات الإنسانية

العلاقات المؤسسية المحدودة والمنقطعة بين البلديات والجهات الفاعلة المحلية: ازدادت المشاكل المتعلقة بالقدرات المالية في الحكومات المحلية التي كانت سائدة قبل الأزمة الأخيرة، مما يحد من احتمالية قيام البلديات بلعب أدوار أكبر في مجال تقديم الخدمات وتقليص آثار النزاع. وإلى جانب ذلك لا تملك البلديات المنتخبة حديثاً الخبرة أو الموارد المتاحة للتوعية العامة والاتصالات الاستراتيجية؛ وفي أغلب الأحيان يتم تقديم الخدمات على مستوى البلديات بواسطة المكاتب التي تقدم التقارير إلى الوزارات الحكومية المركزية.

صرحت ٤٥ بالمائة من البلديات أن التفاعل مع هذه المكاتب ضعيف[١٩]، وأشارت أغلب البلديات التي تم استطلاعها إلى ضعف التمويل نتيجة لعدم إعداد الموازنات العامة في ٢٠١٤[٢٠]. قامت ثمانين بالمائة من البلديات بتصنيف مستوى فعالية تقسيم المسؤوليات والقدرة الحالية على الدعم الإنمائي المقدم إليهم على أنهما يتسمان بالضعف. وفي مجال إصلاح البنية التحتية، أشار ٩٢ بالمائة ممن شاركوا في التقييم المشترك بين الوكالات أنه لم يتم إجراء أي إصلاحات هامة في البنية التحتية الأساسية خلال الأشهر الستة الأخيرة.

توقف تقديم الخدمات الحكومية الرئيسة: في تقييم يونيو/حزيران ٢٠١٥، صرح ٥٢ بالمائة ممن أجريت معهم مقابلات أن الخدمات الحكومية لم تعمل بانتظام خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وصرح ٤٣ بالمائة ممن شاركوا في التقييم أن الوظائف الحكومية كانت متوقفة عن العمل بين حين وآخر، وصرح ٥ بالمائة فقط أنهم حصلوا على الخدمات الحكومية بشكل منتظم. توضح النتائج الأولية أن العمل في القطاع العام هو المساهم الرئيسي في دخل الأسرة، وقد صرح غالبية المشاركين في التقييم (٩٧ بالمائة) عن تأخر سداد رواتبهم. ولم تعمل الخدمات المصرفية بانتظام حيث أعرب ٤٣ بالمائة ممن تضمنهم التقييم أنهم لم يحصلوا على الخدمات المصرفية بانتظام خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. علاوة على ذلك أشار أكثر من ٥٥ بالمائة ممن تضمنهم التقييم أن مصروفاتهم تجاوزت زيادة الدخل.

السبب الثاني الأكثر شيوعاً وراء مغادرة النازحين داخلياً منازلهم هو الرغبة في الشعور بالأمان يليه سيطرة الجماعات المسلحة على مناطقهم[٢١]. ومن الواضح ارتباط انعدام الأمان بالنزاع، كما تشمل العواقب غير المباشرة انقطاع الطرق التي يستخدمها التجار بما ساهم في ارتفاع الأسعار. وفي مناطق معينة مثل الزنتان ساهم انعدان الأمان في نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها. وفي سبها تضررت سبل المعيشة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية [٢٢].

أوضحت نتائج تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات في ليبيا أن الغالبية العظمى من الأسر (٩٩ بالمائة) أوضحوا أنهم يعتمدون على شبكة الكهرباء الرئيسة، ولكنها كانت تعاني من انقطاع الكهرباء المتكرر بما يؤثر سلبياً على إمكانية الحصول على الخدمات القطاعية الضرورية على مستوى المجتمع والأسر. لا تزال الكهرباء تُشكل عنصراً ضرورياً حيث يعتمد قطاع الاتصالات والمرافق الصحية على إمداد الكهرباء لتأدية الخدمات.

١٩التقييم التشخيصي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٥
٢٠ التقييم التشخيصي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٥
٢١ النتائج الأولية لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات ٢٠١٥
٢٢ التقييم التشخيصي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٥ .

الجزء الثالث

إمكانية الوصول والتواجد الميداني

انعدام الأمان وإمكانية الوصول

دفع تدهور الوضع الأمني في ليبيا معظم منظمات المساعدات الدولية في ليبيا إلى الانتقال المؤقت لخارج البلاد في يوليو/ تموز ٢٠١٤ إلى تونس في أغلب الأحوال. ومنذ ذلك الحين أصبحت إمكانية وصول المجتمع الإنساني الدولي مباشرة إلى من يحتاجون المساعدة محدودة بسبب تواصل الاقتتال وغياب الأمن وانتشار الجريمة التي تشمل زيادة نفوذ المجموعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. تتم إدارة عمليات المساعدات عن بُعد وبالاشتراك مع الجهات الفاعلة الليبية التي تشمل المنظمات الإنسانية الوطنية والهيئات المحلية ومجموعات المجتمع المدني.

تتفاوت إمكانية وصول الجهات الإنسانية إلى المناطق المحتاجة إلى مساعدات إنسانية بين المحافظات المختلفة، فالمناطق التي تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية لا يمكن الوصول إليها؛ فتنظيم الدولة الإسلامية يبسط سيطرته ويحقق مكاسب إقليمية (اعتباراً من يوليو/ تموز ٢٠١٥) في منطقة سرت بالإضافة إلى ٢٠٠ كم من المنطقة الساحلية شرق المدينة، وتخضع مدينة درنه التي تقع في الناحية الشرقية من ليبيا لسيطرة الدولة الإسلامية ولا يستطيع شركاء العمل الإنساني الوصول إليها (انظر خريطة الوصول).فرض النزاع المسلح والعنف تحديات جسيمة على الوصول إلى مناطق أخرى في البلاد لاسيما في الشرق والجنوب شاملة بنغازي والكفرة وسبها وأوباري وغات. وتعرقل التحديات اللوجستية الناتجة عن بُعد بعض المناطق الوصول إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا. لا تزال الحاجة ملحة للتفاوض مع أطراف النزاع والجهات المعنية ذات الصلة لأنه من أهم عوامل وصول المساعدات الإنسانية والحماية للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، وهذا يتطلب مشاركة واسعة للهيئات الوطنية والبلديات والمجموعات المسلحة.

الوصول الإنساني

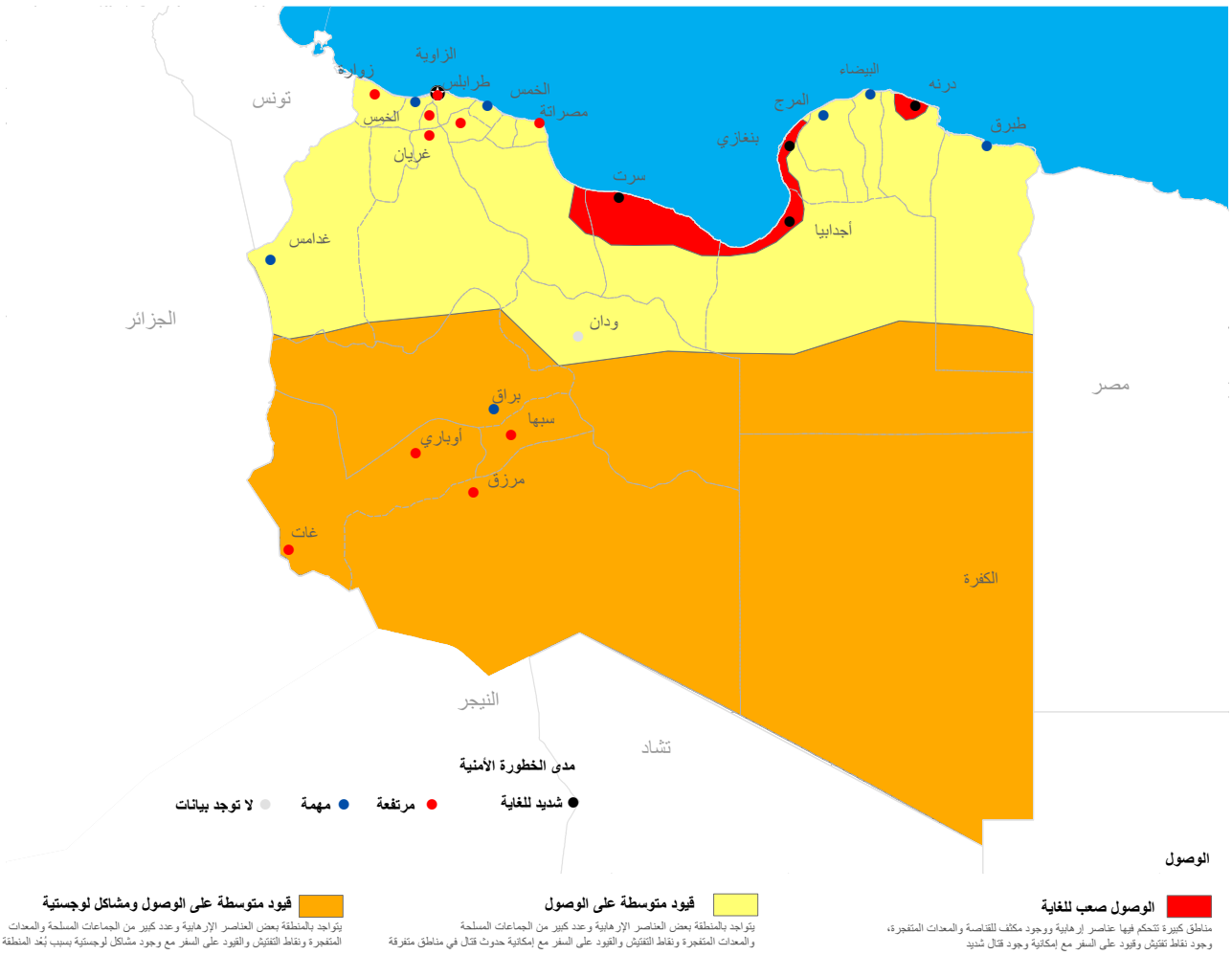

تقدم المنظمات الإنسانية الدولية مساعدات منقذة للأرواح عبر الشركاء التنفيذيين الوطنيين، وذلك بتقديم مساعدات عبر الحدود (مثل المساعدات الغذائية) وتوجيه المساعدة مباشرة إلى ليبيا جواً أو بحراً. وتتعاون هذه المنظمات أيضاً مع شركاء آخرين على المستوى الوطني والمحلي مثل منظمات المجتمع المدني المحلية والبلديات ولجان الأزمات المحلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أرجاء البلاد، ومع ذلك لا تزال قدرة الشركاء الوطنيين غير كافية لتلبية احتياجات جميع المتضررين.

تشير الخريطة التالية إلى الوجود الميداني للقطاعات في مختلف محافظات ليبيا؛ تعتمد المعلومات على وجود شركاء تنفيذيين وسلطات وطنية ومحلية موجود في ليبيا وقادرة على توصيل المساعدات.

التواجد الميداني

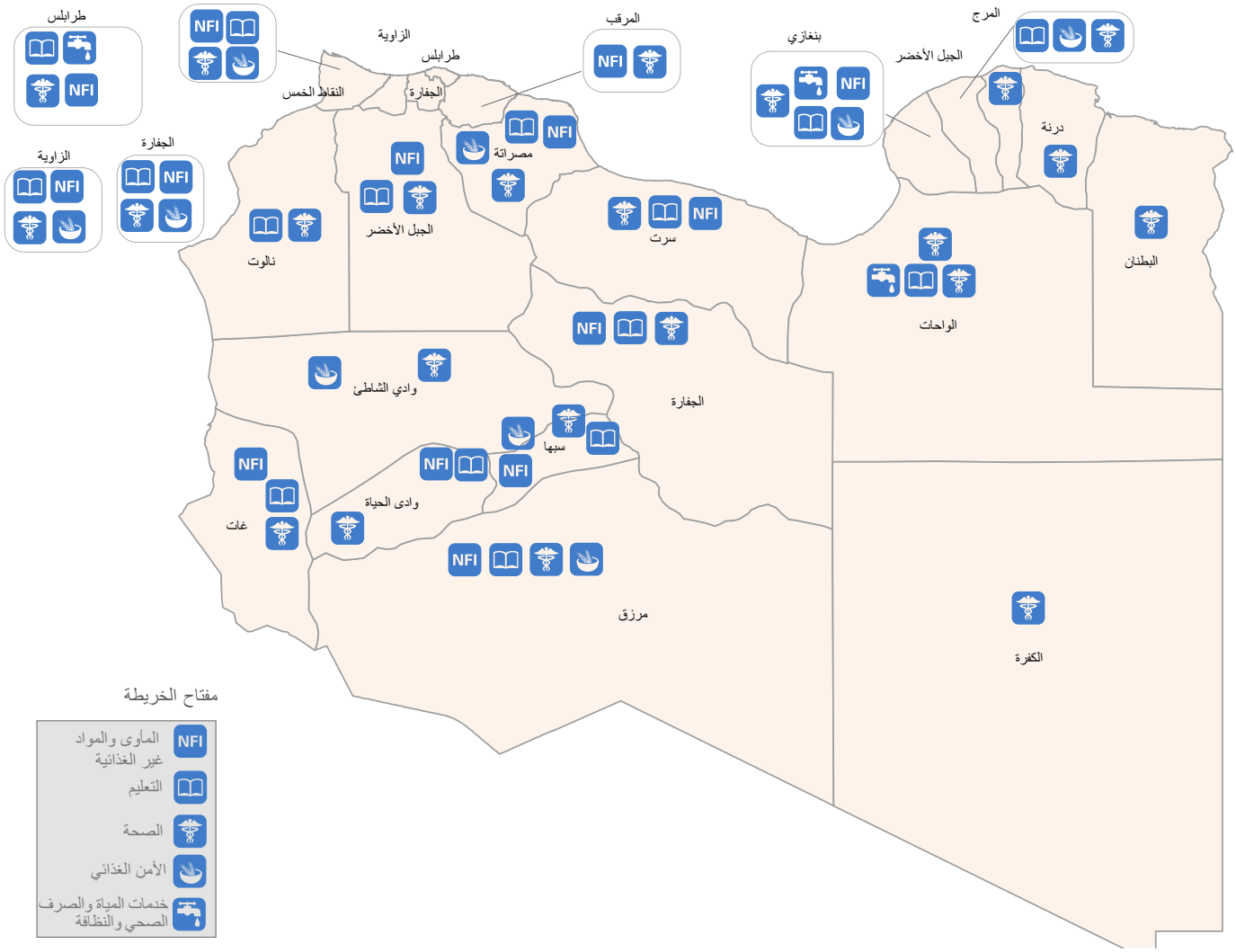

التمويل الإنساني

يفرض التمويل غير المنتظم والمحدود قيوداً على الاستجابة الإنسانية حتى الآن بما يعيق قدرة المجتمع الإنساني على زيادة المساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية في أنحاء البلاد، وهذا يشمل تعيين الموظفين وتخطيط العمليات وبناء قدرة الشركاء الوطنيين والمحليين وتخزين البضائع لتوصيلها. وفي حقيقة الأمر أُجبِر شركاء العمل الإنساني على مدار الأشهر القليلة الماضية على تخفيض أنشطتهم، وفي حال عدم توفرالمزيد من الموارد الضرورية سيضطرون إلى تخفيض العمليات الحالية بدرجة أكبر. تلقى النداء الإنساني في ٢٠١٤ ما يعادل ٣١ بالمائة من إجمالي التمويل المطلوب والبالغ ٣٥,٢ مليون دولار أمريكي (اعتباراً من يوليو/ تموز ٢٠١٥).

الملحق الأول

المنهجية

إجمالي الأشخاص المتضررين من الأزمة والسكان المحتاجون إلى مساعدات إنسانية

يشمل المتضررون من النزاع السكان الذين تأثرت معيشتهم من جراء الأزمة، ولكن ليس كل من تأثر من الأزمة يحتاج إلى مساعدات إنسانية. والعدد التقديري لمن يحتاجون إلى الحماية والمساعدات الإنسانية يعتمد على أعلى تقدير قدمته القطاعات.

السكان المتضررين من النزاع (أشخاص متضررين ليسوا النازحين)

تم تقدير التعداد السكاني المتضرر من النزاع بناءً على مؤشرين: أ) استنباط عدد السكان المقيمين على بُعد ٢كم من دوائر النزاع في الفترة بين يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ويونيو/ حزيران ٢٠١٥، و ب) ٨٠ بالمائة من سكان محافظات بنغازي وغات ونالوت وسبها ووادي الحياة على أساس أن جميع المرافق الطبية متوقفة عن العمل. أما مصدر المعلومات حول دوائر النزاع فهو مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة ومصدر المعلومات حول أوضاع المرافق الطبية فهو منظمة الصحة العالمية.

تقديرات أعداد النازحين

تم جمع تقديرات أعداد الأشخاص النازحين بواسطة قطاع الحماية بناءً على العديد من التقييمات والمصادر.

اللاجئون وطالبو اللجوء

قام بجمع تقديرات أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الاجئين. سجلت المفوضية حالياً ٣٦,٠٠٠ لاجئ وبقية الأرقام مقدرة على أساس التقارير الميدانية ومصادر أخرى.

المهاجرون

تقديرات التعداد السكاني للمهاجرين داخل ليبيا مقدمة من المنظمة الدولية للهجرة وبناءً على التقارير الميدانية.

مصادر المعلومات والتحديات

اعتمد استعراض الاحتياجات الإنسانية في ليبيا على عدد من تقييمات الاحتياجات التي تمت في ٢٠١٥ شاملة تقييم احتياجات الوصول متعددة القطاعات[٢٣] وتحليل احتياجات القطاعات والفجوة القائم على المعلومات المستمدة من العمليات الإنسانية الحالية في ليبيا والمصادر الثانوية المتاحة للمعلومات والتحليل[٢٤].

محدودية وصول المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق مثل سرت أدت إلى وجود بعض الفجوات الجسيمة فى المعلومات من حيث حجم ونطاق الاحتياجات الإنسانية؛ ثمة أيضاً بعض الفجوات في المعلومات عن بعض القطاعات وخاصة جمع المعلومات الوطنية وضعف أنظمة إعداد التقارير.

قدمت مجموعة العمل المعنية بالحماية معلومات ضئيلة حول أوضاع حماية النازحين والسكان المتضررين من النزاع من غير النازحين بسبب عدم تطبيق أي أنظمة وطنية أو محلية لجمع المعلومات ذات الصلة بالنزاع المتواصل؛ وهذا يشمل معلومات حول إشغال المدارس وتجنيد الأطفال والحوادث الفردية المتعلقة بالحماية. ولا تتوفر إلا معلومات محدودة حول ما إذا كان سيجد النازحون حلولاً دائمة بالاستقرار في مكان آخر أو التجمع محلياً في مجتمع مضيف.

لم تتمكن عمليات تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات وعملية تقييم الآحتياجات في مصر وليبيا وتونس الخاص بإنقاذ الطفل من تقييم الوضع الإنساني فى مراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة وتلك التي تقع تحت سيطرة ميليشيا في ليبيا بسبب الحساسيات ومحدودية إمكانية الوصول. التقييمات أيضاً غير قادرة على توضيح معلومات مهمة حول التغذية بسبب عدم توافر البيانات وشركاء إجراء المقابلات المؤهلين؛ ومن الضروري إجراء المزيد من الأبحاث في هذا الشأن.

وفقا لمجموعة العمل المعنية بالمأوى والمواد غير الغذائية أدت محدودية الوصول إلى وجود فجوة في المعلومات حول احتياجات المأوى في ليبيا لاسيما في المحافظات الشرقية والغربية؛ ثمة فجوات في المعلومات حول إدارة وتوفير الخدمات في المراكز الجماعية ومعسكرات النازحين.

ثمة فجوات في المعلومات حول المياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس ومراكزالاحتجاز بالإضافة إلى أداء أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الحكومية شاملة القدرة والمصادر والتحديات وخطط الطوارئ. وثمة حاجة إلى توفير معلومات حول درجة التلوث البيئي في ليبيا الناجم عن النزاع الدائر والتأثير المحتمل على الصحة العامة.

٢٣ تم تكليف منظمة ريتش ووكالة جي إم دبليو للاستشارات للقيام بهذا التقييم

٢٤ بالإضافة إلى تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات (MSNA) توضح التقييمات ساهمت التقارير التالية في وضع استعراض الاحتياجات الإنسانية في ليبيا: الهجرة المختلطة: ليبيا على مفترق طرق (Mixed migration: Libya at the cross-roads) إعداد مركز Altai للاستشارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إصدار نوفمبر/ تشرين لثاني ٢٠١٤؛ العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (Conflict related sexual violence) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إصدار ٢٣ مارس/ آذار ٢٠١٥؛ أزمة المساعدات الإنسانية في ليبيا: أنشطة وتقييم المخاطر الصحية (Humanitarian Crisis in Libya: Public health risk assessment and interventions) منظمة الصحة العالمية، إصدار مايو/ أيار ٢٠١٥؛ تقييم إنقاذ الطفولة في مصر- ليبيا – تونس (SCELTA) يونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ تقييم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مخيمات النازحين في تاورغاء (WASH rapid assessment in Tawargah IDP camps)، منظمة اليونيسيف، إصدار أبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ليبيا: التأثير الإنساني للأزمة (Libya: Humanitarian Impact of the Crisis) مشروع تقييم القدرات (ACAPS) يونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ ليبيا: انهيار الدولة يشجع على النزوح الجماعي، مركز رصد النزوح، إصدار مارس/ آذار ٢٠١٥ وتقارير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

الملحق الثانى

الأختصارات

ACAPS	مشروع القدرة على التقييم
ACLET	مشروع مواقع وأحداث النزاعات المسلحة
ACTED	وكالة التعاون التقني والتنمية
CESVI	منظمة التعاون والتنمية الإيطالية
DCIM	إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية
ERW	مخلفات الحروب من المتفجرات
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HNO	استعراض الاحتياجات الإنسانية
IDMC	مركز رصد عملية النزوح
IDPs	الأشخاص المهجرين داخلياً (النازحون)
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISIL	تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا
LibMAC	المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب
MSNA	تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات
NFIs	المواد غير الغذائية
PHCs	مراكز الرعاية الصحية الأولية
SALW	الأسلحة الصغيرة والخفيفة
SCELTA	عملية تقييم الآحتياجات في مصر وليبيا وتونس الخاص بإنقاذ الطفل
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UXO	الذخائرغير المنفجرة
WASH	المياه والنظافة والرعاية الشخصية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

المصور: شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)

ليبيا
استعراض الاحتياجات الإنسانية سبتمبر ٢٠١٥

المصور: أيمن بن سعود